



PROVISIONAL

A/32/PV.31
12 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الواحدة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٥/٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد هيد فيلر (سورينام)

السيد جورج (انغولا)

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية)

السيد فونيبوبو (فيجي)

السيد دي الفا (سان تومي وبرينسيبي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل السى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المدة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72181/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد هيد فيلر (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : لظروف ذات اهمية وطنية تعذر

على صاحب السعادة السيد رئيس وزراء* بلادى ووزير خارجيتها السيد هنك آرون ، حضور هذه الدورة للجمعية العامة ، ونيابة عنه ونيابة عن وفد بلادى أود أن أهنئكم ياسيدى الرئيس على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة . ان انتخابكم ياسيادة الرئيس ليس ملائماً فقط نظرا لسجلكم الممتاز في الشؤون الدولية الشائكة ولكنه ايضا يدل على التقدير الكبير الذى تتمتع به بلادكم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ان الدور البارز لبلادكم ، ياسيادة الرئيس ، وبالاخص رئيسكم فخامة جوزيف بروز تيتوف في رسم طريق العالم الثالث ، نموذج ساطع لنا جميعا .

وأود أيضا أن اعبر عن تقديرنا العميق لعمل الرئيس السابق السفير هاملتون شيرلبي اميراسنغ احد الساسة البارزين بيننا . فان تفهمه الواضح العميق للشؤون الدولية ظهر بامتياز مرة اخرى في توجيه مناقشات الدورة الماضية للجمعية العامة .

وأقدم ايضا تحية وفد بلادى للامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالد هايم ، لجهوده التي لا تكل ومبادرته التي اسهمت كثيرا في زيادة المكانة الدولية للامم المتحدة ومقدرتها على الحفاظ . ويود وفد بلادى ان يعبر عن تعاطفه العميق مع شعب وحكومة اليمن نظرا لموت سعادة الكولونيل ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس الرئاسة والقائد العام في اليمن .

وسبق أن رحبت في مناسبة اخرى بجمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية في اسرة الامم المتحدة . وكمثل لسورينام مع ذلك، أود مرة اخرى ان اعبر عن ايماننا العميق بأن قبول هاتين الدولتين في الامم المتحدة سوف يدعم قضية السلم كما يدعم الدور العالمي للامم المتحدة .

ان جمهورية سورينام ملتزمة بالمبادئ التي انشئت على اساسها الامم المتحدة . ونحن نعتبر هذه المنظمة العالمية الامل الرئيسي للبشرية لتحقيق السلام العالمي وحماية حقوق الانسان وكرامته وزيادة الرفاهية لكل البشر بغض النظر عن الجنس او الدين او الايديولوجية العنصرية او تركيـب نظم الحكم .

بعد ذلك ، فاني اقول انه من حقائق الحياة ان نتائج عمل اي منظمة مهما كان الطابع الفردي فيها ، تعتمد على الطريقة التي تحاول بها تحقيق اهدافها .

وانه لمن دواعي القلق المتزايد - وأعتقد انني اتحدث في هذا المجال باسم الكثيرين منا - أن العمليات الفعلية للأمم المتحدة ، وكذلك هيئاتها الفرعية والتابعة لها التي اصبحت انشطتها اكثر تعقيدا منذ بدايتها ولا تفي باحتياجات اليوم بدرجة كافية . ان تشعب اللجان ، واللجان الفرعية ، والموافقة على العديد من القرارات ، وتكرار مناقشات عامة في مؤتمرات متعاقبة حول نفس الموضوع مما يترك القليل من الوقت للمفاوضات الهادفة وكذلك بدء برامج طموحة ، هذه الحقائق معروفة لنا جميعا .

ان تبعات هذه المظاهر تشعر بها بصفة خاصة البلدان النامية الصغيرة مثل بلادي ، التي تواجه مهمة صعبة تتمثل في المشاركة في الاجراءات الملائمة وفقا للقرارات والمقررات التي تصدرها الامم المتحدة والمؤسسات السابق الاشارة اليها ، وفي كثير من الحالات نجد ان التكلفة العالية والافتقار الى القوى البشرية تجعل المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات واللجان واللجان الفرعية امرا قد يكون مستحيلا .

وكذلك فان الموافقة على برامج طموحة وتشكيل عدد متزايد من اللجان ، واللجان الفرعية وهي للمفارقة تبدأ أو تؤيد من جانب البلدان النامية وهي تضاعف من العبء الثقيل الملقى فعلا على الامم الصغيرة . كذلك فان الموافقة على العديد من القرارات التي عادة ما تكون متعلقة بنفس الموضوع ، فان تنفيذها يزداد صعوبة بالنسبة لهذه الامم فضلا عن انه في حالة عدم الالتزام بها يضر بمكانة هذه الامم والثقة فيها وفي الامم المتحدة وهيئاتها الفرعية والتابعة لها .

ان تحول الأحداث اخيرا في النزاع القائم بين بنما والولايات المتحدة الامريكية حول قناة بنما ، والتي اسفرت عن التوقيع على المعاهدات بين البلدين تعد بادرة خير لمستقبل العلاقات بين الدول الامريكية ، ومناسبة التوقيع على هذه المعاهدات فان حكومة جمهورية سورينام قد اصدرت البيان التالي :

” ان حكومة جمهورية سورينام تعبر عن ارتياحها لأن اتفاقية تتعلق بقناة بنما امكن

التوصل اليها بين حكومتي جمهورية بنما ، والولايات المتحدة الامريكية ، ولقد دعت حكومة جمهورية سورينام مرارا وتكرارا الى ابرام اتفاقية ترتيبات جديدة تتعلق بقناة بنما تصون حقوق السيادة لشعب بنما ، والآن نهنيء حكومتي جمهورية بنما والولايات المتحدة الامريكية على النتيجة الناجحة لمفاوضاتهما حول هذه المسألة .

" ان الاتفاق الوارد في المعاهدات التي ستوقعها الحكومتان المعنيتان انما يشكل حقيقة لها اهمية تاريخية حيث سيكون لها تأثير هام على تطور العلاقات بين الدول الأمريكية وفي نفس الوقت ستكون مثلاً يحتذى به العالم فيما يتعلق بكيفية تسوية المنازعات بين الدول بطريقة سلمية " .

ان وفد بلادى يعبر عن امله في ان تدخل هذه المعاهدات حيز النفاذ في اقرب وقت مستطاع . ان القرار الاخير الذى اتخذته حكومة اسرائيل فيما يتعلق بانشاء مستوطنات في الأراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧ وبيان وزير الزراعة الاسرائيلي بأن اسرائيل تعتزم توطين ٢ مليون اسرائيلي فيما يسمى بحزام الأمن خلال العشرين سنة القادمة ، وكذلك عزمها على مد الخدمات الاجتماعية الى السكان العرب في الضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة لا تشجع بالتأكيد على ايجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط .

ونظراً للموقف المتفجر ، فاننا نأمل في ان تسفر المشاورات الجارية حالياً عن امكانية معاودة عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية هذا العام . وان حكومة سورينام تعتقد ان أى حل للنزاع يجب ان يفي بالمطالب الأساسية التالية : أولاً - حق اسرائيل في الوجود كدولة داخل حدود متفق عليها وآمنة ؛ ثانياً - حق الفلسطينيين في وطنهم الخاص بهم ؛ ثالثاً - انسحاب كل قوات الاحتلال الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ .

ان وفد بلادى قد اعرب في مناسبات عديدة في الماضي عن امله في حل سلمي للنزاع في شبه جزيرة كوريا ، ونحن مقتنعون بأن الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لن تستفيد من مناقشات غير مشرة في الجمعية العامة ، لذلك فنحن مسرورون لأن هذا الموضوع لن يبحث في هذه الدورة للجمعية العامة . ومع ذلك فان القضية الكورية مازال تتضمن كل العناصر الخاصة بخطر جسيم يهدد صون السلم والأمن ليس فقط في المنطقة ، ولكن في العالم بأسره ، وبالتالي فاننا نرحب باستئناف المفاوضات المباشرة التي توقفت بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، والتي تقضي في نهاية الأمر الى اعادة توحيد البلاد بطريقة سلمية . وحتى يتم تحقيق هذا الهدف فان حكومة بلادى سوف تؤيد أى اقتراح يهدف الى قبول جمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عضوية منظمتنا العالمية .

ان حكومة سورينام تشعر بالقلق العميق ازاء الوضع في الجنوب الافريقي . ان السلم في تلك المنطقة لا يمكن ان يسود طالما ان اغلبية الشعب في روديسيا ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا محرومة من حقوقها الأساسية المشروعة ، وطالما ان نظم حكم الأقلية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا تلجأ الى استخدام سياسة الفصل العنصرى متحديا الاستنكار العالمي ، وبالتالي لا يمكن ان نتوقع الا الاضطراب والحرب في تلك المنطقة .^١

ولقد ازداد الموقف في روديسيا سوءاً منذ انهيار المحادثات الدستورية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، ورغم ان احتمالات التوصل الى حل على غرار الخطة الانجلو - امريكية الأخيرة قائمة فاننا ما نزال نأمل في ان تثبت كأساس لمفاوضات واقعية .

وفيما يتعلق بناميبيا فان حكومة بلادي تؤمن ايما ناسخا بأنه لا يمكن ايجاد حل حقيقي لهذه المشكلة دون موافقة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، التي تلعب دورا بارزا في الكفاح من اجل تحرير شعب ناميبيا .

ان اقتراحات المؤتمر الدستوري الذي عقد في تورن هال ، والذي لم تمثل فيه حركة سوابو ، والقائم على نظام المناطق البيضاء ، ومناطق قبلية ، لا يمكن ان يحل المشكلة . وبالتالي فان الأمر الذي لاغنى عنه لايجاد حل سلمي هو الانسحاب الفوري لقوات جنوب افريقيا المسلحة من المنطقة ، واجراء انتخابات عامة عقب ذلك تحت اشراف الامم المتحدة .

وفي الوقت ذاته فان وفد بلادي يتابع باهتمام بالغ المشاورات الجارية بين الأعضاء الغربيين في مجلس الامن مع حكومة جنوب افريقيا حول هذا الموضوع . وانني لست بحاجة الى القول بأن وفد بلادي يرحب بأي تقدم يمكن ان ينتج عن تلك المشاورات .

ان استمرار فوران السكان غير البيض في جنوب افريقيا لهو دليل واضح على ان تحلل سياسة الفصل العنصرى قد بدأ ، وانه سوف يزداد تحللا في المستقبل .

حقيقة ان سلطات جنوب افريقيا قد ردت بتكثيف اعمال القمع ، وهذا يذكرنا بالقول القديم : ان اولئك الذين يريد الآلهة تدويرهم يجعلونهم يفقدون صوابهم أولا . والسؤال الوحيد الآن هو ، بأية طريقة نستطيع نحن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية ان نشترك في تحمل مسؤولية خاصة تجاه سكان جنوب افريقيا المضطهدين ، وان نقوى ونقصر نضالهم من اجل الكرامة الانسانية والمساواة ؟ نحن جميعا - بالطبع - نتحمل بعض المسؤولية ، ولكن العبء الرئيسي يقع على اولئك الذين عن طريق تقوية علاقاتهم الاقتصادية بجنوب افريقيا ، يمكنون حكومتها من زيادة وسائل استمرار وتكثيف سياستها العنصرية . اننا نتفق مع اولئك الذين كان من رأيهم دائما ان اقتصادا اقوى لجنوب افريقيا ، يقوى حكومتها وليس ضحايا الفصل العنصرى . لذلك يجب ان نعزل جنوب افريقيا ، اقتصاديا وسياسيا ، من المجتمع العالمي حتى يصل اخيرا كفاح الشعب المقهور الى نهاية ناجحة .

وفي حين ان سياسة الفصل العنصرى تستحق بجدارة ادانتنا الشديدة ، لأنها صورة من التمييز العنصرى المنظم القائم على مؤسسات وقوانين ، فاننا ندرك بألم ان العنصرية لا تقتصر فقط على جمهورية جنوب افريقيا . ذلك ان طوال التاريخ ، فقد ابتلى البشرية بجرم العنصرية وتبعاتها القبيحة التي تفوق في آثارها التدميرية ، تلك الآثار الناشئة عن التعصب الدينى او الايديولوجى . ونحن نميل الى ان نستخلص من ذلك ، ان سرطان العنصرية اكثر خطورة من الخلافات الدينيّة والايديولوجية ، لأن العنصر أداة أسهل بالنسبة للسياسة لالهاب عواطف الشعوب السانحة او البريئة . ومن رأى وفد سورينام ان اسرة الامم المتحدة ، وخاصة تلك الاجهزة المختصة بالتحقيق في السياسات والاعمال القائمة على التمييز ، يجب ان تتابع الاعمال العنصرية عن كثب حيثما وقعت . وسيكون محزنا للقيم الأدبية التي نقول اننا ندافع عنها ، اذا ركزنا على جرائم عنصرية تقع في مناطق معينة ، في حين نغمض اعيننا عن اعمال اجرامية مماثلة في بلاد اخرى .

انني اود ان اركز - مرة اخرى - على ايمان حكومتي العميق ، بأن سباق التسلح ، الذى لا يكبح ، لا يهدد فقط السلم والأمن الدوليين ، ولكن يعتبر ايضا مضيعة للوقت والطاقة والموارد في عالم يسود فيه الجوع والفق .

ان حكومة بلادى لم تصادق فقط على اتفاقية حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، وهي اتفاقية تلاتيلولكو والبروتوكول الثانى المتعلق بها ، ولكننا سوف نؤيد كل الاقتراحات التي تهدف الى اقامة مناطق مجردة من الاسلحة النووية في العالم .

ولست بحاجة الى القول بأن اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية - مهما كانت فائدتها - ليست غاية في حد ذاتها ، ولكنها مجرد خطوة في اتجاه تعتمده حكومة بلادى الاتجاه السليم الوحيد لبقاء البشرية . ان الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح ، هي خطوة أخرى نحو تحقيق هذا الهدف . ولكن يجب ان يكون واضحا ان نجاح تلك الدورة الاستثنائية سيعتمد الى حد كبير على اتخاذ اجراءات ملزمة تضع سباق التسليح تحت اشراف دولي فعال .

ان موارد الطاقة والموارد المالية المتاحة ، كنتيجة للابطاء في سباق التسليح ، يمكن أن تستغل بطريقة مثمرة لتنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، فان حكومتى تلاحظ بارتياح ان لجنة حقوق الانسان قد بدأت عملها في آذار/مارس من هذا العام ، ببحث تقارير الدول عن تنفيذ الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وقد صدقت حكومتى على كل من هذا الميثاق وعلى بروتوكوله الاختيارى ، وعلى الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وعلاوة على ذلك ، فان سورينام قد شاركت بنشاط في الحلقة الدراسية ، بشأن حقوق الانسان والدفاع عنها ، في منطقة الكاريبي ، تلك الندوة التي نظمتها اللجنة الدولية للقضاة ومنظمة الكومنولث واتحاد المحامين في منطقة الكاريبي .

اننا نأسف لأنه لم يتم التوصل الى اتفاقية مرضية ، في الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول تقييم نتائج اعمال مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادى الدولي .

ان نمو الاقتصاد العالمى وتزايد السكان ، قد وضعا قيودا قاسية على المؤسسات السياسية التي انشئت بعد الحرب العالمية الثانية والتي اسهمت ، الى حد كبير ، في النمو والتقدم ، فقد تضاعف الانتاج ، بالنسبة للفرد في الدول النامية في القطاعين الزراعي والصناعي . وعلى اية حال ، فان كثيرا من اولئك المعنيين بمشكلات البلدان النامية ما يزالون غير راضين عن أسلوب العمل السابق وغير متفائلين بالنسبة للمستقبل . ويتركز اهتمامهم حول السبب في ان النمو والتنمية النسبية لم يؤدى الى زيادة ملموسة في مستويات المعيشة لشعوبهم . ومما يبعث على التشجيع ، ان نلاحظ أن التفكير المكثف في وضع استراتيجية جديدة يمكن ان تكون فعالة ، هو في البحث عن أساليب من شأنها أن تخفف من فقر البلدان النامية .

وفي البلدان الأكثر تضرراً نجد ان زيادة انتاج المواد الغذائية ما تزال بطيئة بطريقة مزعجة وقد ادى ذلك الى هبوط في الانتاج الغذائي بالنسبة للفرد . ولذلك ، فاننا نؤيد القرار الذى وافق عليه اخيراً المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جنيف لعقد مؤتمر لجمع التبرعات فى عام ١٩٧٨ لتأييد أنشطة برنامج الغذاء العالمى فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

ان النمط الاقتصادى للبلدان النامية ، والتي تعتمد اساساً كما نعلم على انتاج وتصدير السلع الاولية والمواد الخام ، مسؤول الى حد بعيد عن الموقف غير المتميز لتلك البلدان فى الاقتصاد العالمى . ان إعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى ، عن طريق دعم موقف البلدان المنتجة للمواد الخام والسلع الأساسية ، كان الموضوع الرئيسى فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) فى نيروبي فى العام الماضى ، وقد اتخذ هذا المؤتمر ، فى الواقع ، خطوة رئيسية الى الامام فى ميدان السياسة الاقتصادية الدولية عن طريق الموافقة على مفهوم برنامج متكامل للسلع ، واقامة اطار عريض للمفاوضات بشأن مشكلة السلع . ويسرنا ان نلاحظ ان المفاوضات جارية ، ليس على اساس معزول ومجزأ ، كما كان الحال فى الماضى ، ولكنها تعتبر جزءاً من عملية شاملة وخاضعة لاطار زمنى محدد .

ان المفاوضات بشأن الصندوق المشترك بموجب البرنامج المتكامل للسلع ، والتي جرت فى جنيف فى آذار/مارس الماضى ، لم تكن حاسمة . ان بعض الدول المتقدمة الرئيسية ، التي أبدت تحفظاتها حول مفهوم الصندوق ، قد اعربت عن اتجاهات جديدة اكثر ايجابية . انه لأمر ذو أهمية قصوى ان يتحقق اتفاق بشأن اقامة الصندوق المشترك وتحديد اهدافه .

ان المسائل التي تتعلق بما اذا كان الصندوق يجب ان يكون مصدراً مركزياً لتمويل ترتيبات المخزون والاجراءات الاخرى بموجب البرنامج المتكامل ، او ان يكون احد وسائل عديدة لتحقيق اهداف البرنامج المتكامل ، كل هذه المسائل يجب الاتفاق عليها . وهناك ايضا موضوع تمويل الصندوق ودور البلدان النامية فى عملية صنع القرارات . وهذه الموضوعات وغيرها سوف تناقش اثناء المفاوضات القادمة فى جنيف ، ونأمل باخلاص أن تنتهي بنجاح .

ان حكومة بلادي حريضة على دعم عمل اللجنة الخاصة بالمؤسسات عبر الوطنية ، ونشعر بأن هذه المؤسسات ، دون الاضرار بفعاليتها ، يجب أن تدمج في الاطار الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة لها ، حتى تساعد بامكانياتها التكنولوجية والرأسمالية في انعاش الاقتصاد المحلي .

ان المناقشات العديدة في الماضي تعكس ، بصفة عامة ، رغبة البلدان النامية في تحسين ، ليس فقط البيئة الخارجية التي يعمل فيها اقتصادها ، ولكن ايضا تحسين وضعها كمشاركة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي .

ومع توازي هذه المناقشات مع البلدان متقدمة النمو ، كانت هنالك جهود مكثفة لتوسيع ومضاعفة درجة التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية نفسها . وبطبيعة الحال ، ليست كل البلدان النامية في نفس المرحلة من التقدم ، بل هناك خلافات واضحة في ميادين محددة ، وشفرات فيما بينها . هذه هي الخلافات التي تثير امكانية التكامل في ميادين التجارة ، والتمويل ، والتكنولوجيا ، والخبرة الفنية . اننا نتطلع باهتمام كبير الى المؤتمر القادم بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية ، الذي سيعقد في بيونس ايرس .

ان سورينام تجد من الاهمية القصوى ان الجهود التي تهدف للوصول الى عقد معاهدة حول اتفاقية مقبولة دوليا لقانون البحار ، ينبغي ان تابع بنشاط . ومع ذلك ، فان العديد من الاجراءات من جانب واحد ، فيما يتعلق بالمياه الساحلية ، والتي أعلنتها أم أخرى ، تجعل من اللازم لسورينام ان تحمي مصالحها في هذه المياه . لقد قدمت اجراءات قانونية في هذا المجال الى البرلمان ، ونحن في انتظار اقرارها .

ان هذا بالتأكيد لا يؤثر على رغبتنا السياسية في مواصلة المشاركة والاسهام في معاهدة قانون البحار ، التي تتعلق بمصالح امم العالم على أساس من التساوي . وعلى عكس ذلك ، فان الاجراءات العديدة من جانب واحد قد دعت ايمان سورينام في ان التقدم السريع لعقد اتفاقية مقبولة ، ضروري للحيلولة دون الفوضى الكاملة في المحيطات . ان وفد بلادي يشعر بالقلق العميق ، نظرا لعدم وجود موقف موحد قوى من البلدان الصغيرة ، يشكل دعوة مفتوحة لمجموعة صغيرة من البلدان المتميزة ماليا وتكنولوجيا ، والمؤسسات متعددة الجنسية ، لكي تقيم نظما تقوم على نهب ثروات أعالي البحار ، أكثر من النظم الاستعمارية في الماضي .

هذه هي المرة الثالثة التي تشارك فيها بلدى في عمل هذه الجمعية . وبالنسبة لسورينام كانت السنتان الماضيتان ذاخرتين بالجهود المتصلة لتوسيع نطاق قاعدتنا الاقتصادية ، عن طريق ايماننا الراسخ في حرية الفرد ، والتزامنا الصارم لسيادة القانون ، والتزامنا الوطني للمبادئ الاساسية لحقوق الانسان ، والمساواة ، وشعورنا التقليدي بالعدالة الاجتماعية . ان حكومة بلادى عازمة على مواصلة السير في هذا الطريق ، الذى كان الاساس الذى بنيت عليه بلادى . أخيرا ، فان سورينام سوف تحتفظ بعلاقاتها الودية مع مجموعة الامم العالمية وتدعمها ، وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد ايمان حكومة وشعب سورينام بالامم المتحدة .

السيد جورج (أنغولا) (الكلمة بالبرتغالية) (قدم الوفد النص باللفظة

الانكليزية) : منذ عام تقريبا ، فان جمهورية انغولا الشعبية قد انضمت تاريخيا ورسميا ، كعضو كامل العضوية للامم المتحدة .

ان الوقت الذى مضى ، لم يكف ليحمو من انهان شعب انغولا المعمارك ، التي خاضتها القوى التقدمية الثورية ضد الموقف العدائي البالي ، وغير الديمقراطية ، من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، في مجلس الامن ، عندما أجلت ، باستخدام حق النقض ، انضمام جمهورية انغولا الشعبية الى الامم المتحدة .

في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، عندما قامت جمهورية انغولا الشعبية ، لأول مرة ، باسماصوتها من فوق هذه المنصة ، ولقد قلنا بأن انضمامنا الى هذه المنظمة العالمية لا يشكل فقط انتصارا لشعب انغولا ، بل انتصارا لكافة الشعوب المحبة للسلم والحرية ، انتصارا لكافة القوى التقدمية وكافة البلدان التي أيدت نضالنا التحررى الوطنى الطويل والشائك . لكنه كان انتصارا غير كامل ، لاننا لم نقم بالاحتفال ، في الوقت ذاته ، بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية المجيدة . ومع ذلك ، نجد اليوم صورة هذا الانتصار كاملة ، وسوف تكتسب غدا أبعادا أكبر ، عن طريق الانضمام الحتمى للدول المستقلة الاخرى .

اسمحوا لي الان — سيادة الرئيس — ان أعبر لكم باسم وفد جمهورية انغولا الشعبية ، عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وأتمنى لكم النجاح الكامل في القيام بمهامكم النبيلة .

نود ان نعرب للرئيس السابق للدورة الحادية والثلاثين عن تهانينا له ، بالنسبة للخدمات التي قدمها لهذه الجمعية خلال الفترة التي حمل فيها نفس المسؤوليات الجسيمة . أود أن أعبر أيضا للسيد الامين العام للامم المتحدة عن امتناننا لتفانيه الذي كرسه لحل العديد من المشاكل الخطيرة ، التي واجهت كلا من جمهورية أنغولا الشعبية والمجتمع الدولي .

ان السياسة الخارجية لجمهورية أنغولا الشعبية ، تحكمها مبادئ رئيسية لا لبس فيها . وهي ما نود الان أن نكرره ونؤكدده : قيام علاقات دبلوماسية مع كافة بلاد العالم ، على أساس من الاحترام المتبادل ، من أجل السيادة الوطنية ، ومن أجل السلامة الاقليمية ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، المساواة والمصلحة المتبادلة ، التعايش السلمي وعدم الانحياز ، احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والحفاظ على الاستقلال الكامل ، وعلى اختيارنا الاشتراكية ، وتنويع علاقات التعاون في كافة المجالات المتنوعة ، التضامن النشط مع حركات التحرر الوطنية ، ومع الشعوب المضطهدة ، ومع نضال العمال في العالم كله ، على أساس الاشتراكية الدولية البروليتارية ، والتعزيز المطرد لعلاقات التعاون مع المجتمع الاشتراكي ، ومع الجماعات المناهضة للامبريالية في كافة القارات .

ومع ذلك ، وبالرغم من وضوح وشمولية غالبية هذه المبادئ المعلن عنها ، فان جمهورية أنغولا الشعبية ، وبالتالي فان الشعب الأنغولي مازال يواجه عدم تفهم واتهامات وحملات صحفية منحازة ، وحملات ظالمة تنظمها الدول الامبريالية بالتواطؤ مع العملاء في الخارج والداخل تهدف الى القضاء على العملية الثورية التي تتقدم حاليا الى الامام واقامة نظام استعماري جديد ، وبالتالي الى شل حركة نضال شعوب ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا مما سيكون له نتائج خطيرة للغاية بالنسبة لدول المواجهة .

ان جمهورية أنغولا الشعبية ، نظرا لذلك ، سوف تعبر عن رأيها وفقا للمبادئ التي تتبعها وتعمل بمسؤولية وهيبة من أجل الاستجابة للواجبات والالتزامات التي تتحملها تجاه الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي التقدمي . ونعني بذلك أن نقول ان في نيتنا ان نواجه المشاكل بصورة موضوعية ، وألا نلجأ الى الحلول الوسط فقط لمجرد انها طريقة لايجاد حلول مؤقتة ، او اخفاء عدم وجود شجاعة سياسية في مواجهة الشعب او الطبيعة الدقيقة لموقف أو آخر ، وهذا يقتضي ان نقوم باختيارنا بصورة واضحة وافية وشجاعة بتحمل مسؤوليات مواقفنا واختياراتنا .

ان المنعطف السياسي الدولي الراهن ، يتميز في الوقت الحاضر ، بتعدد المنازعات من انواع مختلفة ، وفي اطار هذه الجمعية الموقرة لايجمل واحد ، ولا يجب ان يجمل ان التناقض المتزايد بين المعسكر الرأسمالي ، والمعسكر الاشتراكي قد نقل مسرح المواجهة العسكرية من جنوب شرقي آسيا الى القارة الافريقية ، وكنتيجة لهزيمة الامبريالية في فييت نام وانهيار الامبراطورية البرتغالية ، هناك في القارة الافريقية تقوم بعض الدول الامبريالية باعداد حملة في شكل تدخل غير مباشر يؤدي الى عدم استقرار الحكومات الافريقية التقدمية .

ان تحليلا موجزا لوقائع الاحداث الدولية يوضح ان المواجهة المباشرة للشعوب مع الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والصهيونية والفصل العنصري ، واستغلال الانسان لأخيه الانسان يشكل واقعا لانزاع فيه في عصرنا هذا . وعليه فان السلم بعيد عن الاستتباب في جميع انحاء العالم لاننا مازلنا نشاهد سباقا محموما في التسلح ، واستمرارا في الحروب الاستعمارية وكافة اشكال العدوان ضد الدول المستقلة ، والسيطرة الاجنبية ، والاحتلال الاجنبي ، والنهب الاقتصادي ، وانتشار المؤامرات من جانب الدول الامبريالية ضد السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وأمن الدول .

وفي الوقت ذاته ، وبصفة خاصة ، فان العدوان المسلح المخجل الذى ارتكب ضد بنن ، واغتيال الرئيس ماريان نغوايبي ، والمحاولات الاجرامية التي تقوم بها مجموعات تخدم المصالح الاجنبية في أنغولا ، والغارات التي تقوم بها الانظمة الفاشية لمايسى روديسيا وجنوب افريقيا ، ضد موزامبيق ، وزامبيا وبوتسوانا وأنغولا ، والمنازعات العسكرية بين البلدان الافريقية المطللة على الحدود ، ودعم التخريب والثورة المضادة في بعض البلدان الافريقية ، وتحريك القوات شمال حدود انغولا وجنوبها والتأييد المادى والمعنوى ، والتمويني ، المقدم للمنظمات الانغولية العميلة ، كل هذا وغيره ، دليل واضح على المخططات العدوانية للامبريالية الدولية على القارة الافريقية .

وأمام هذه الصورة المظلمة ، ولمواجهة المناورات الامبريالية بصورة أكثر فاعلية بيد ولنا من الاساسي ان نقوم بعمل مشترك خاصة في اطار الدول غير المنحازة حيث يمكن لكل منا أن يتأكد من استقلاله الوطني الكامل بأن يتولى مسؤولياته ، وموارده بين يديه ، يستغلها لصالح شعبه ، وحيث يمكن لكل منا ان يرفض من أى شكل من اشكال الخضوع والتبعية أو أى شكل من أشكال التدخل أو الضغط سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا ، وحظر انشاء قواعد عسكرية اجنبية في أراضيها الوطنية ، ودعم جميع المناضلين من أجل تصفية تلك القواعد التي يتم فرضها في أغلب الاحيان ، ضد الارادة الشعبية ، وحيث يكرس كل منا ، وبجدية ، جهوده من اجل انفراج دولي ضرورى وفعلي ، ومن اجل نزع سلاح عام كامل ، وتطبيق اجراءات تهدف الى تعزيز الامن الدولي ، وتحريم كامل لاستخدام وانتاج اى شكل من اشكال الاسلحة الكيميائية أو البيولوجية ، أو النووية بما في ذلك قنبلة النيوترون ، وتفادى أن يصبح المحيط الهندي مسرحا للمواجهة العسكرية ، بأى شكل من الاشكال ، والاسهام بصورة فعالة في ابقائها منطقة سلم ، واضعين في حيز التنفيذ - بقدر الامكان - برامج التنمية التي يمكن الدفاع عنها ضد الكتل الاقتصادية واخيرا يمكن تأييد حركات التحرر الوطنية بكافة الوسائل الممكنة .

ومع ذلك فمن بين المشاكل الاكثر خطورة ، والتي يجب ان نواجهها خلال الاعوام المقبلة خاصة في البلدان المتخلفة ، الأزمة الاقتصادية للعالم الرأسمالي والتي تتميز أساسا بتضخم متزايد وبطالة متزايدة نظرا لتناقض مستوى الفوائد الناشئة من تصدير السلع الاساسية من البلدان المتخلفة ، وتزايد مديونية تلك البلدان .

أمام هذه الحالة ، التي تؤثر بشكل أساسي على ما يسمى ببلدان العالم الثالث فمن الملائم أن نضع الوسائل العملية لتطبيق المبادئ المقررة فيما يتعلق بإنشاء نظام اقتصادى عالمي جديد يقوم أساسا على الانصاف والمساواة في السيادة ، والتكافل ، والمصالح المشتركة ، والتعاون بين الدول .

ولهذا سيصبح من الضروري ان نتصرف بطريقة توجد توازنا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية ، وحق الشعوب الثابت في ممارستها لسيادتها الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية ، وحقها في أن تكون لها الحرية في استخدام هذه الموارد .

خلال عامين من الاستقلال فان الشعب والحكومة في انغولا بزعماء الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، وزعيمهم بعيد النظر السيد اغوستينو تيتو قد نجحوا في التغلب على جميع الصعوبات والعقبات . ويمرور كل يوم وكل شهر فاننا ندخل في مجال المعركة الواسعة من أجل التعمير الوطني ولكي نستجيب بصورة ملائمة لمصالح الطبقات التي تستغل اكثر من غيرها ، ومن أجل انشاء مجتمع اشتراكي حقيقي ، وفي الوقت ذاته لكي تستعد لحدث له اهميته التاريخية : عقد المؤتمر الاول للحركة الشعبية لتحرير انغولا من اجل انشاء حزب الطبقة العمالية .

هناك الغزوات التي تشن علينا من شمال وجنوب البلاد من قبل المعتدين من زائير ، وجنوب افريقيا بمساعدة بعض القوى الغربية وبعض القوى الافريقية المتحدثة بالفرنسية ، ورغم السلب والتدمير اللذين تقوم بهما هذه القوى المعتدية مع ما يصاحبها من اضرار مادية تقدر بمبلغ ٦٧٠٠ مليون من الدولارات لم يتم تعويضها حتى الآن - بالاضافة الى هروب الكوادر الفنية وغالبيتها من البرتغاليين . ان كل هذه العناصر هي التي أدت الى شلل حركة التجارة الداخلية والوحدات الزراعية والصناعية وقد ترتب على ذلك حدوث انخفاض ملحوظ في الانتاج . ورغم كل هذه العوامل فقد تم احراز نتائج ايجابية ومشجعة خاصة في مجالات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والصناعة ، والصيد ، والبناء ، والاقتصاد ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والدفاع الوطني .

وفي جمهورية انغولا ما تزال تسود حالة الطوارئ . ورغم الجهود التي بذلت في مهمة اعادة البناء الوطني ، الا انها لم تمكننا من التوصل الى مستوى الانتاج الذي كنا قد وصلنا اليه عام ١٩٧٣ ، وهو آخر عام من أعوام السيطرة الاستعمارية البرتغالية . لكل هذه الاسباب التي أشرت اليها فان ما يسمى بالنتاج الوطني ، الاجمالي للفرد في جمهورية انغولا الشعبية يقل اليوم بكثير عن ٣٠٠ او ٢٥٠ دولارا . ومن هنا فان لدينا سببا قويا يدعوننا الى ان نعتبر بلادنا من بين اقل البلدان نموا . كما ان هناك ما يبرر ندائنا بالمساعدة الموجهة الى جميع الهيئات الدولية المختلفة وعلى وجه التحديد الى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .

بالنسبة للأنشطة التي قامت بها الوكالات المتخصصة في انغولا فاننا نعرب لها عن امتناننا الصادق ، وخاصة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على حجم المساعدة لنا والمشروعات القائمة حاليا . كذلك فاننا نعبر عن امتناننا لجميع البلدان والمنظمات التي اسهمت ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في تخفيف معاناة الشعب الانغولي وتضحياته .

اننا نعتبر ان تعزيز استقلال جمهورية انغولا الشعبية ، يمكن ان يشكل مساهمة ملموسة للشعوب التي ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية ، ونعتبر ان النضال المسلح الذي تخوضه شعوب زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا وما يسمى بالصحراء الغربية ، وتيمور الشرقية ، هو افضل وسيلة لبلوغ هذه الدول لنيل حقها غير القابل للتصرف من الاستقلال . وبسبب هذا كله ، وبروح من التضامن النضالي وروح من الواجب الدولي ، فاننا نتحمل مسؤولية تأييد - ويقدر الامكان ، وفي حدود امكانيات المتواضعة - الممثلين الشرعيين وهم : المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، والجبهة الوطنية ، المؤتمر الوطني الافريقي ، جبهة البوليزاريو ، والجبهة الثورية من اجل استقلال تيمور .

هناك بعض الاعتبارات التي تخطر في اذهاننا . ففي المقام الاول مختلف اشكال التأييد التي تقدم للفاشيين والعنصريين في بريتوريا وسالزبورج من قبل الامبرياليين والمستعمرين الجدد ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، فهذه الدول تقدم تأييدها في شكل بيع الاسلحة لهم او امدادهم بالمعدات العسكرية ، والاستثمارات المالية ورفض مراعاة الحظر للاسلحة والامدادات وغيرها من الجزاءات المفروضة ، وتقديم التكنولوجيا النووية والمعدات اللازمة ، مما يشكل عملا عدوانيا صارخا ضد شعوب الجنوب الافريقي وضد الامم المتحدة نفسها .

وبينما صحيح اننا لا نرفض امكانية ايجاد ظروف ملائمة في زيمبابوي وناميبيا لايجاد ثورة عن طريق التفاوض بشأن استقلال هذه الاقاليم ، الا انه ليس اقل صحة منه ، اننا لا نؤمن في الوقت الحاضر بأن اى حل عادل لوضع القائم هناك يمكن ايجاده فقط في اطار مباحثات بين ما يسمى بمجموعة الخمسة ونظام فورستر ، بالنسبة لحالة ناميبيا ، او عن طريق الخطة المفروضة الانجلو امريكية بالنسبة لزيمبابوي . وعلاوة على ذلك فاننا ما زلنا نرفض ان يتحول هؤلاء الذين يؤيدون هذه الانظمة الى دعاة مخلصين لتطلعات شعبي زيمبابوي وناميبيا .

وهكذا ، اود ان اذكركم بموقفنا ، كما بينه رئيس الحركة الشعبية لتحرير انغولا ورئيس جمهورية انغولا الشعبية :

" . . عن طريق النضال المسلح فقط سوف نتمكن من دحر القوى الفاشمة في العالم، وليس عن طريق المفاوضات او المؤتمرات ، او المجالس تقرر تلك الشعوب مصيرها ، لان هناك صراعا بين المصالح وصراعا بين الطبقات ، اوجدته الامبريالية ، ورغبة مجموعة اجتماعية معينة في السيطرة على المجموعات الاخرى . ان النضال المسلح هو الذى افضى الى المحادثات في سويسرا ، وهو الذى وضع مشاكل زيمبابوى وناميبيا في مقدمة المشاكل . ودون النضال المسلح ، فلن يكون لكفاح التحرر الوطني اية قوة . وعليه يجب تشديد هذا الكفاح . "

ومع ذلك ، فقد تكون المواقف أو القرارات التي تتخذ في المستقبل القريب من قبل المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا (سوابو) والجهة الوطنية ، هو الشيء الحاسم بالنسبة لجمهورية أنغولا الشعبية .

وفي إطار التأييد لنضال التحرر الوطني المسلح ، فإننا نعتبر أن القوى الديمقراطية والتقدمية في المجتمع الدولي لا يمكن أن تبقى غير مكترثة أو مكتوفة الأيدي ، وقد سبق أن ذكرنا بصراحة ، سواء فيما يتعلق بالنضال الصعب والمشروع لشعب الصحراء ، تحت قيادة جبهة البوليزاريو ، أو فيما يتعلق بالنضال الشديد والمشروع لشعب تيمور الشرقية ، تحت قيادة فريتيلين ، من أجل حقهم المشروع في تقرير المصير والاستقلال . وبعد انسحاب القوى الاستعمارية القديمة وعلى ضوء القرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي يتضمن إعلاننا بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فإنه لا يتصور ، في مواجهة سلبية مستترة معينة ، أن تضطر هاتان الحركتان التحريريتان إلى الحرب ، وإلى حمل السلاح ، ضد القوات المسلحة الأجنبية التي تنتمي لبعض البلدان التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز ، والتي لم تحمل السلاح خلال فترة الاحتلال الإسباني والبرتغالي . وأنه يبدو لنا أنه من الضروري للبلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، أن تتحمل مسؤولياتها على وجه السرعة .

وفي إطار التضامن مع باقي الشعوب المناضلة ، نود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا غير المشروط لشعب فلسطين العربية وممثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في النضال ضد الصهيونية من أجل استعادة حقوقه الوطنية ووطنه الذي اغتصبته إسرائيل . وفي الوقت ذاته ، نؤيد حق منظمة التحرير الفلسطينية الكاملة في أن تشارك في جميع المفاوضات المتعلقة بالحل الخاص بالوضع في الشرق الأوسط . وأن تفييها ومحاولة اقضائها جانباً سوف يجعل من المستحيل وقف أو تصفية هذا النزاع . ونود أن نؤكد تضامننا النضالي مع شعب كوريا في جهوده المستمرة من أجل توحيد بلده بالطرق السلمية ودون تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية ؛ ونعبر عن تأييدنا لشعب بورت ريكو في نضاله العادل من حقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال وضم بلده لاقليم أمريكا الشمالية ؛ ونعبر كذلك عن تضامننا النضالي مع الشعب الشيلي في نضاله العنيد من أجل استعادة حريته ، ولستقلاله وكرامته الانسانية .

ان الشعب الأنغولي وطلبعته الثورية ، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا يرغبان العيش في سلام داخل حدودهم الجغرافية ، وهم يدركون واجباتهم الوطنية والدولية ، وكذلك المخاطر التي تحيط بهم وأعمال العدوان التي تحاك ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

ويدرك الشعب الأنغولي وقادته التهديدات الخطيرة التي يتعرضون لها ، والتي تأتي ، من قبل نظام زائير ، الذي بخلاف أمور أخرى ، قد أبرم أخيراً عقداً مع شركة أوربيتال ترانسبورت وتاكتين (OTRAG) وهي شركة تابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن ناحية أخرى ، من قبل نظام جنوب أفريقيا ، الذي يواصل تدريب مجموعات من أتباعه في الإقليم الناميبي وتشجيعهم على التسلّل في مجموعات مسلحة إلى الإقليم الأنغولي لنشر الموت والدمار بين السكان على الحدود ، وهم يعلنون ، دون أدنى خجل أو الشعور بالسخر ، أمام بعض العواصم الأوروبية ، والأمريكية والأفريقية ، أن بعض الإقليم قد تم احتلالها ، بينما لم تر واحداً منهم بلدية أو محافظة .

وان نتائج هذه الخطط ، التي يمكن أن تشكل كارثة ، سوف تكون من المسؤولية الكاملة لبعض حكومات القوى الغربية وبعض البلدان الإفريقية المتحدة بالفرنسية .

ويتأكدنا لا متناهننا العميق للتضامن النضالي للشعب الأنغولي من قبل البلدان الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي وكوبا . ومن قبل البلدان الإفريقية التقدمية والقوى الديمقراطية بصفة عامة ، فاننا نود أن نؤكد لكم أنه لا يمكن لشيء أن يحول الشعب الأنغولي عن النهج الثوري الذي اختاره بحرية .

ان النضال المستمر ، والنصر مؤكد .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : بسم الله الرحمن الرحيم ،

اسمحو لي أولاً باسم وفد الجماهيرية ، أن نقدم تعزيتنا إلى اخواننا في اليمن للموت الفاجع لزعيمهم الراحل ، الزعيم الحمدي ، لقد راح ضحية غدر من قوى الشر والرجعية وأعداء التقدم . وفي الوقت الذي نعزى فيه الشعب اليمني الشقيق ، نأمل أن تكون هذه الدماء الذكية دفعة لهم إلى الأمام من أجل مصلحة شعبهم ومصلحة الأمة العربية .

السيد الرئيس ، اسمحو لي أولاً أن أعبر ، باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، عن سعادتنا لا نتخابكم رئيساً للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وليس سعادتنا ناتجة فحسب عن مقدرتكم الشخصية وكفائتكم اللتان لهما دون شك دور كبير في
انجاح مداولاتنا ، وانما هي ناتجة أيضا عن العلاقات الاستراتيجية الأخوية التي تربط بين بلدينا
الصديقين ، وبين قائدي بلدينا اللذين يناضلان جنبا الى جنب ضمن مجموعة عدم الانحياز من
أجل تحقيق الحرية والعدل والسلام والأمن الدوليين .

كما يطيب لي أن أعبر عن تقدير وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لخلفكم السفير اميراسنغ مندوب سرى لانكا لدى الأمم المتحدة للجهود التي بذلها خلال الدورة الماضية من أجل المجموعة الدولية.

واننا سعداء أن نرى أيضا سعادة الدكتور كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة يواصل أداء مهامه بكفاءة عالية، ويتفانى في اخلاص لخدمة منظمته، التي نتمنى بصدق أن تتمكن من تحقيق الآمال والغايات التي تعلقها عليها الشعوب المحبة للحرية والسلام، ولقد كنا في الجماهيرية سعداء بالزيارة التي قام بها في الثالث والعشرين من أغسطس الماضي، إذ كانت فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر في بعض القضايا ذات الأهمية. وانني أؤكد تضامن وتأييد الجماهيرية من أجل مجهوداته في صالح الحرية والحق والعدل.

ان وفد بلادى ليعرب عن سروره البالغ لانضمام دولتين جديدتين لهذه المجموعة الدولية، هما : جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي . وان انضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية بعد انتصارا لقوى الخير والسلام ، انتصارا لشعوب العالم الثالث على قوى التسلط والارهاب. ولقد حقق الشعب الفيتنامي العظيم أكبر انتصار في التاريخ الحديث ضد أكبر القوى الامبريالية . وها هو اليوم يحقق انتصارا سياسيا ضد نفس القوى التي حاولت عرقلة مسيرته الثورية باستعمال الوسائل اللاشعرعية في هذه المنظمة . ان رصيда من النضال استمر لأكثر من ثلاثين سنة ، وان قوة فعالة ودافعة تنضم الى المنظمة الدولية لتسير معها ، بل وتدفعها الى الأمام لتحقيق مصالح الشعوب ، وانهاء السيطرة والاحتكار والمهيمنة .

ان وفد بلادى ليعبر أيضا عن اغتباطه لانضمام جمهورية جيبوتي الشقيقة الى المجموعة الدولية بعد انضمامها الى منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية . ان اعلان استقلال جيبوتي ووجودها معنا هو رمز لانتصار الانسان الأفريقي ضد المهيمنة الاستعمارية ، وتصفية لمعقل من معاقل الاستعمار في قارتنا العريقة المجاهدة . واننا لعلى ثقة من أن وجود جمهورية جيبوتي معنا سيعطينا دفعة الى الأمام لتحقيق أهدافنا وأمانى شعوبنا المشتركة .

لقد قامت الأمم المتحدة بمجهودات كبيرة من أجل السلام وتحقيق الحرية والرخاء للشعوب .

ورغم هذه الجهود فإن أماكن التوتر في العالم لا زالت قائمة ، ولا زالت قوى البغي والاستعمار، والصهيونية والعنصرية، تواصل عدوانها ، وتحاول الهيمنة والسيطرة ، وتعرقل جهود منظمنا .
لقد استطاعت شعوب افريقيا المناضلة التي نعتز بالانتماء اليها أن تحقق انتصارات هائلة ضد الهيمنة الاستعمارية خلال السنوات الماضية ، في أنغولا ، وموزامبيق ، وغينيا بيساو، وسان تومسي وبرنسيبي ، وجيبوتي ، ورغم ذلك فلا زالت أجزاءً غالية علينا جميعا تخضع لأشع أنواع العنصرية، والهيمنة الاستعمارية في زمبابوي ، وجنوب أفريقيا ، وناميبيا ، ولا زالت الأنظمة العنصرية هناك بتأييد من القوى الاستعمارية تباشر سياستها اللاانسانية بدعم من الامبريالية والاستعمار، تتحدى الانسانية بأسرها ، ولقد استطاعت شعوب تلك المناطق ، بدعم من قوى التقدم في أفريقيا وفي العالم، أن تنزل ضربات قاصمة بهذه الأنظمة العنصرية، رغم مساندة الامبريالية والاستعمار لها .

ان الانتصارات التي حققتها شعوب زمبابوي وجنوب أفريقيا ، وناميبيا هي في نفس الوقت انتصارات ضد الاستعمار، والامبريالية المعادية لاستقلال وحرية وطموحات الشعوب . ولقد هال قوى الشر، ومؤيدي العنصرية من الامبرياليين ، النجاعات التي حققتها شعوبنا في أفريقيا ، فأخذت تلجأ الى الحيلة . فبدلا من الوقوف ضد التيار التحرري . تحاول أن تساير التيار لتغيير مسيرته في اتجاه مصالحها ومصالح عملائها من العنصريين . واننا لنتساءل سيادة الرئيس : منذ متى كان الاستعمار الأمريكي والبريطاني يناصر قضايا الشعوب ؟ أليست بريطانيا بدعم من أمريكا هي التي خلقت نظام ايان سميث والنظام العنصري في جنوب أفريقيا والنظام الصهيوني في فلسطين ؟ هذه القوى الاستعمارية هي نفس القوى الاستعمارية التي تدعم نظام فورستر، ونظام سميث بالأسلحة، وتقدم لهما الدعم السياسي مستخدمة حقا غير مشروع أعطته لنفسها وهو حق النقض (الفيتو) ، ضد طموحات وأمان شعوبنا في تلك المناطق .

اننا كأفارقة أكثر شعوب العالم قدرة على فهم مدلول السلام، لأننا ناضلنا سنين وسنين ، وفقدنا الملايين من الأرواح . ونحن نحرص أكثر من غيرنا على السلام ، وحرصنا على السلام يجعلنا أكثر تشبهاً وتمسكا بالحرية، الحرية الحقيقية التي لا تتجزأ . ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية التي خاض شعبها على مدى عشرات السنين حربا ضد الاستعمار الايطالي الفاشستي ، وضد الامبريالية، لتصفية قواعدهما في بلادنا ، وللقضاء على احتكاراتها ، ليقف مع شعوب ناميبيا وزمبابوي ،

وجنوب أفريقيا ، وقد م ، وسيقدم لها الدعم من أجل تحقيق حريتها التي هي حريتنا . ولقد عبر قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة العقيد معمر القذافي عن سياستنا الاستراتيجية فيما يخص قضايا التحرر الأفريقي قائلا :

” اننا نعتبر أنفسنا غير مستقلين ما دامت هناك أجزاء من قارتنا الأفريقية ترح تحت الاستعمار والعنصرية” .

ان وفد الجماهيرية العربية قد عبر عن موقف بلادنا بالنسبة لقضية شعب زيمبابوي خلال الأيام القليلة الماضية في مجلس الأمن . واننا لنؤيد كل مبادرة من شأنها أن تضع حدا لنظام ايان سميث العنصرى . وان ذلك يعني فقط التأييد الكامل ودعم نضال شعب زيمبابوي بقيادة الجبهة الوطنية ، حتى يتم القضاء على النظام العنصرى . وقد علمتنا التجارب - سيادة الرئيس - بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تكون حذرة وألا تتورط ، وألا تكون سببا في عرقلة النضال لشعب زيمبابوي . ان أجزاء من قارتنا محتلة ، ولا زالت جزيرة مايوت التي هي جزء لا يتجزأ من دولة جزر القمر محتلة ، وذلك يعتبر انتهاكا لسيادة دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ان الوضع في القارة الأفريقية ، وصراعنا ضد الأنظمة العنصرية فيها لا يمكن فصله عن الوضع في المنطقة العربية ، وصراع الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية ضد النظام العنصرى والعدوان في فلسطين المحتلة والأراضي العربية المحتلة . وان كلا النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة ، وفي جنوب أفريقيا أو زيمبابوي يرتبطا ارتباطا عضويا ولقد تمثل ذلك الارتباط في القرار التاريخي الذى اتخذته الجمعية العامة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، وشكلا من أشكال التفرقة العنصرية . اننا في المنطقة العربية ، كما نحن في القارة الأفريقية ، نحارب نظاما عنصريا لا انسانيا - يتمثل في أقلية بيضاء غربية عن بلادنا ، أنظمة خلقها الاستعمار . ان الاستعمار الذى خلق نظام ايان سميث ونظام فورستر ، هو نفس الاستعمار الذى سلم فلسطين للأقلية العنصرية البيضاء . وان الامبريالية التي تدعم اليوم العنصريين الصهاينة في فلسطين المحتلة ، هي الامبريالية التي تدعم الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وكما تحاول الامبريالية تغيير مسار الثورة في أفريقيا ، حاولت من قبل وتحاول باستمرار تغيير مسار الثورة في فلسطين المحتلة والوطن العربي .

ان مانسميه مشكلة الشرق الأوسط ، ليس في الحقيقة سوى مشكلة استعمار عنصري ، انـه استعمار شرد شعب فلسطين من أرضه ، واحتل أراض عربية ، ويواصل عدوانه على الأمة العربية .
اننا في الوطن العربي ، ننشد السلام ، ونحب الحرية أيضا . ولن يتحقق السلام — السلام — بتغيير طبيعة النظام العنصري ، أساسا في فلسطين المحتلة . ان الأمة العربية بصورة عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، هما ضحية لعدوان امبريالي صهيوني . وان هناك معتد ومعتدى عليه ولا يمكن ان يكون هناك حل سوى بازالة العدوان ، ومساندة المعتدى عليه ، اذا أردنا تحقيق السلام الحقيقي .

وان من عجائب الأمور ان تحاول القوى الامبريالية ، أن تطمس حقوق الشعب الفلسطيني ، وان تقضي على مقوماته وأمانيه وطموحاته .

لقد ذكرت ان الأمة العربية تحرص على السلام ، ولكن ما هو السلام ؟ ليس السلام ما يراى فرضه الآن على الأمة العربية ، وعلى شعب فلسطين ، انه ليس سلام القوى الامبريالية التي تجعل من نفسها حكما ، ومتى كان المعتدى حكما ؟ ومتى يمكن أن تكون الولايات المتحدة حكما ؟ ان اسرائيل ، ليست سوى قلعة للولايات المتحدة الامريكية ، ليست سوى قلعة للاستعمار والامبريالية العالمية . والارتباط عضوي بين الازناب وسادتهم . ولولا الدعم الامريكي ، والمساندة الامريكية للعدو الصهيوني ، لما وصل الحال في المنطقة العربية الى ما وصل اليه .

وانه من الفرائب ، وليس هذا بغريب ، ان الاستعماريين ليسوا منطقيين ، نرى ان الولايات المتحدة تستنكر اقامة المستوطنات ، ومن يمد اسرائيل بالمال لانشاء هذه المستوطنات ؟ ومن يمد اسرائيل بالسلاح ، ليفرض هذه المستوطنات بالقوة ؟ ولكن هذه طبيعة الامبريالية وطبيعة المعتدى لقد أصبح الوضع يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة ، وأكررت لولا الدعم الامبريالي الامريكي لما استطاع العدو الصهيوني انتهاك ميثاق الامم المتحدة ، وتجاهل قراراتها ، والاستهتار بحقوق الانسان وقيمه .

ان المحاولات الاستعمارية لتغيير مسار الثورة في الأمة العربية ، باعطاء الشرعية للعدو المحتل ، لن تنجح اطلاقا في المدى البعيد . وان نجحت امام محاولات تجزئة الأمة العربية ، واعاقبة تضامنها ووحدتها ، فلن يكون ذلك سوى نجاحا مؤقتا . ان الأمة العربية قوة خلقة ، قادرة

على تجاوز النكسات ، وتحقيق الانتصارات . ومن يعرف تاريخ هذه الأمة ، لن يكون عسيرا عليه فهم ما يدور في المنطقة ، وما هو مستقبل هذه المنطقة .

منذ يومين ، سيادة الرئيس ، تبجح الارهابي ديان ، وهدد ، تبجح وهدد حتى الأمم المتحدة ، يتكلم تارة باسم الولايات المتحدة ، فيقول ، ان أمريكا ستعارض أى تعديل لقرار مجلس الأمن ، وبوضوح يتكلم باسم الولايات المتحدة الأمريكية ، تكلم عن شرعية المستوطنات ، متحديا الأمم المتحدة . ان هذا التبجح ، وأقولها لممثل الدولة الارهابية ، ممثل مناخم بيجين ، الارهابي الكبير المشهور في ديرياسين . أين مصير هتلر الآن ؟ أين مصير النازية ؟ وأين مصير الفاشية الايطالية ؟

اننا في الأمة العربية ، قد جربنا استعمارا قبلكم لمدة ستين سنة ، وما كان يطلق عليه الحروب الصليبية ، وانتهى ، وستنتصر الأمة العربية ، ولن يكون هناك سلام ، الا بتغيير طبيعة عنصريتكم الصهيونية ، التي اعتربها ممثل دولة الارهاب .

عندما تقول هذا الكلام ، فاننا لسنا ضد تحقيق السلام . فنحن أحرص ما نكون عليه ، ولكننا نريد سلاما ، لا يقوم على دعم الظلم ، وازفاد الشرعية على العدوان .
اننا نريد سلاما من أجل الانسانية ، سلاما حقيقيا لا يقوم على السيادة العنصرية ، ولا على شرعية العدوان .

ان عنصرية النظام الصهيوني ، ليست ببعيدة ، فلقد رأيت منذ أيام ، طرد مئات من اليهود من الأمريكان السود ، ذوى الديانة اليهودية من اسرائيل ، ولعلنا ندرك مدى طبيعة هذا النظام ، ولعل هذه الحادثة تذكرنا بالماضي . نريد سلاما ، يمكن تحقيقه ، ويمكن تحقيقه فقط ، بتحقيق أماني الشعب الفلسطيني في حريته في أرضه ، في حقه في العودة الى وطنه ، وتقدير مصيره ، مثل بقية شعوب الأرض ، الا اذا كنا نعتبر ، ان حقوق الانسان مقدسة في منطقة ، وغير مقدسة في منطقة أخرى . ولن يستطيع أحد ، ولن يستطيع دولة عربية أو غير عربية ، أن تعلن من نفسها وصية على الشعب الفلسطيني ، ولا على الثورة الفلسطينية .

ان الاستعمار في محاولاته لتجزئة الأمة العربية ، يحاول أن يسمي بعضها بالدول العربية الرافضة ، وبالدول الأخرى غير الرافضة أو المعتدلة ، ولكن ما هو المرفوض ، وما هو المطروح حتى

يرفض . ان المرفوض هو الاستسلام وقبول الاحتلال ، وقبول اهانة الكرامة ، واهانة القيم الانسانية ، وهو أمر لا تختلف فيه دولة عربية ، ودولة عربية أخرى ، ولا شعب عربي وشعب عربي آخر . اننا جميعا نرفض الاستسلام ، واملاء الشروط وتثبيت العدو وان . ان العدو الصهيوني هو الرفض الحقيقي ، هو الذى يرفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى ، وهو الذى يرفض كل المحاولات من أجل تحقيق السلام الحقيقي . ولقد أكد النظام الصهيوني العنصرى طبيعة وجوده ، وطبيعة ممارساته العنصرية حين أعلن أن الأراضي العربية المحتلة هي "أراضي محررة" ، وأنه سيستمر في انشاء المستوطنات العنصرية في الأرض العربية المحتلة ، وهذا لم أقله أنا ، ولكن ذكره مثل العصاة ، مثل الراهبين عندما تكلم منذ يومين .

ان سياسة اسرائيل العنصرية قائمة على التوسع والعدوان المستمر على الأمة العربية والشعب الفلسطيني ، وان تحقيق أماني الصهيونية في انشاء الوطن الصهيوني ، من النيل الى الفرات ، يظهر للعالم بوضوح ، ولعلكم تعرفون جيدا ، انه فيما يسمى بدولة اسرائيل ، لا توجد حتى الآن خريطة رسمية ، مثل أية دولة في العالم ، ولكن هذه الخريطة هي من النيل الى الفرات حسب المخطط التوسعي للصهيونية العالمية الذى أقر منذ عشرات السنين .

لقد علمنا كفاح الشعوب أن ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة كما ذكر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . اننا أكثر شعوب العالم في المنطقة كرها للحرب ، ولكن الحرب عندما تكون من أجل التحرير ، ومن أجل كرامة الانسان ، تكون مشروعة . ولقد قال تعالى في كتابه الكريم " كتب عليكم القتال وهو كره لكم " وان ما يسمى بحل قضية مشكلة الشرق الاوسط لن يكون بالبيانات ولا بالمؤتمرات ، ولكن باعادة ما سرق من السارق ، ومنع السارق من الاستمرار في جريمته ، وتحقيق العدالة ومساندة الحق ، ونبذ ومحاربة العدو وان . ان حل القضية يكمن في تضامن الامة العربية ووحدتها ، فهي صاحبة الحق أولا وأخيرا .

ان ماجرى في نيويورك - سيادة الرئيس - في المدة الاخيرة فيما يطلق عليه الحلول لهم - المهزلة بعينها ، ويبين الواقع الحقيقي لمثل هذه الحلول . فبعد البيان الامريكي السوفياتي الذي صدر في أول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، والذي رأى فيه البعض بعض الايجابيات ، وخاصة انه لا اول مرة ذكرت كلمة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، ولكن لم يكذب حبر هذا البيان حتى صدر بيان امريكي يذكر أن كلمة الحقوق القومية كلمة (National) حذفت لانها تعني تقرير المصير ، وتعني انشاء دولة ، وبهذا أفرغ هذا البيان من مفهومه الحقيقي ، ثم جاء البيان الامريكي الاسرائيلي ليلغي بدوره ، ويفرغ أيضا البيان الامريكي السوفياتي من مضمونه تماما ، وذلك بعد خطاب الرئيس كارتر نفسه الذي أظهر فيه دون تحفظ وبوضوح مساندة الولايات المتحدة وتحالفها مع العدو ، وأظهر بوضوح أن امريكا لا يمكن أن تقبل كوسيط في أى حل ، وان امريكا واسرائيل هما طرف واحد في قضية استعمارية واحدة ضد الامة العربية والشعب الفلسطيني . ان الايام الاخيرة التي شاهدناها في نيويورك تمثل الواقع المر ، وتمثل السيطرة الصهيونية حتى على الشعب الامريكي نفسه ، ذلك الشعب العظيم الذي يعاني من الصهيونية مثلما نعاني نحن في منطقتنا . وانه ليذكرني بما ذكره أحد الدبلوماسيين الامريكيين السابقين في القاهرة ، واعتقد أن اسمه نيس - عندما ذكر ان الارتباط بين واشنطن وتل ابيب اكثر من الارتباط بين واشنطن وألاسكا أو هاواي . ومجلة " التايم " منذ أيام ذكرت أن كل اسرائيلي صغيرا كام أم كبيرا يحصل على (٦٠٠) دولار من الولايات المتحدة الامريكية سنويا ، هل هذا هو منطق من يريد أن يكون وسيطا ؟ وكيف نستطيع أن نفهم هذه الوساطة ان ؟ ولقد عبر عن هذا الصحفي جوزيف هارش في مقال نشرته صحيفه الكريستان ساينس مونيتور في عددها الصادر بتاريخ ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، حيث قال :

" لقد تدخل الرئيس كارتر على مضض كبير . ومنذ سنتين قرر الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر انه من الضروري ممارسة الضغط على اسرائيل ، وعطّلوا تسليم اسرائيل بعض شحنات الاسلحة الامريكية . وقد نجحت جماعات الضغط الاسرائيلية في واشنطن في الحصول على توقيعات ٧٦ من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي على خطاب يدعو الرئيس الى " ان يستجيب لاحتياجات اسرائيل العسكرية والاقتصادية العاجلة " . وهكذا حصل الاسرائيليون على ما أرادوا .

لقد واجه الرئيس كارتر التحدي الذي تمثل في سياسة التوسع لمناهم بيجين رئيس وزراء

اسرائيل تستطيع السيطرة على أصوات في مجلس الشيوخ الامريكى اكثر مما يستطيعه رئيس الولايات المتحدة الامريكية نفسه . ان جماعات الضغط الاسرائيلية هي أقوى جماعة تمتلكها أى حكومة أجنبية فى واشنطن ، حتى الرئيس كارتير لا يستطيع أن يكون واثقا فى قدرته على الحصول على أصوات أكثر ، من مستر بيجين فى مجلس الشيوخ الامريكى .

وهذا هو ما شهد به شاهد من أهلها .

سيادة الرئيس ، ان مما يدعو للدهشة والاسف ان يوصف المناضلون فى افريقيا وفى فلسطين بالارهابيين ، ولنا أن نتساءل من هم الارهابيون ؟ هل هم أولئك الذين يناضلون من أجل حقهم المشروع ؟ أم أولئك المعتدون على الشعوب المحبة للسلام ؟ انه بمنطق القوى الامبريالية توصف الشعوب التي تناضل من أجل تحرير اراضيها بالارهاب ، وتصف أولئك الذين يساندون قضايا الانسانية بالارهابيين . اننا يجب أن نكون واعين وان نفرق بين الارهاب وبين الكفاح من أجل الحرية . اننا فى الجماهيرية انطلقا من ديننا الاسلامي الذى يدين به شعبنا ونطبق أحكامه نحارب الارهاب ، وندين خطف الطائرات ، واحتجاز الرهائن وقتل النفس البريئة التي قال الله تعالى فى كتابه الكريم :

” من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ” .

ان القوى الثورية فى العالم التي تؤيد القضايا العادلة للشعوب ، وحقوق الانسان ، توصف من جانب القوى الاستعمارية والامبريالية فى نطاق حملتها المعادية لها بالارهاب لتشويه سمعتها . ولكن ما يدعيه الاستعمار لن يفوت علينا لاننا ندرك الحقيقة ، وندرك من هم الارهابيون ، انهم الارهابيون الدوليون الذين يسيطرون على الشعوب ويحتكرون خيراتها ويستعطفون قواتهم المسلحة للاعتداء عليها . أليس قتل الملايين من شعب فييت نام بارهاب ؟ وأليس قتل شعب فلسطين وشعب زيمبابوى وجنوب افريقيا بارهاب ؟ ماذا فعل شعب فييت نام ؟ وماذا فعل شعب فلسطين وشعوب افريقيا ؟ وما ذنب الشعب الامريكى العظيم ليزج به فى حروب استعمارية ارهابية ؟ وما ذنب الشعب الامريكى ليسانده مناخم بيجين الارهابي ، ارهابي قرية دير ياسين ، وما ذنب عشرات الآلاف من الامريكيين الابرياء الذين قتلوا خدمة للمصالح الاستعمارية الامبريالية ؟

ان الامم المتحدة عند دراستها لموضوع الارهاب يجب أن تحدد الارهاب ، ان الارهاب هو الذى تمارسه الدول الاستعمارية الكبرى التي تريد فرض شروطها ، والتي ترفض الحوار مع الدول الصغيرة ، وتأبى ألا أن تفرض حلولها وشروطها وسياستها .

انني أؤكد لكم ان الجماهيرية ستستمر في سياستها الانسانية الاسلامية في مكافحة الارهاب وقتل الابرياء ، وستستمر أيضا وبنفس القوة في دعمها للقضايا العادلة للشعوب المكافحة . وان ماتقوم به هو مساهمة معكم من أجل القضاء على قوى الشر والبغي والعنصرية والصهيونية وتحقيق الرخاء العادل والكرامة الانسانية .

ان التوتريسود أماكن كثيرة اخرى من العالم ، وهناك قضايا تناولتها الامم المتحدة وقضايا زج باسم الامم المتحدة فيها ، واننا كدولة مطلقة على البحر المتوسط لا يمكن أن نكون بمعزل عما يجرى فيه . ان بلادنا تساهم مع غيرها من شعوب المنطقة من أجل ابعاد خطر الحرب والصراع الدولي عنها . وان ذلك يكمن فقط في ازالة القواعد الاجنبية والاساطيل الاجنبية التي تمثل تهديدا مباشرا لحرية شعوب المنطقة وأمنها ، وان البحر المتوسط لا يمكن أن يتحقق فيه سلام ، وان يكون بحيرة خيبر وسلام للشعوب المطلقة عليه الا بتحقيق ذلك .

وان التحدث عن البحر المتوسط ليجرنا الى الحديث عن قضية لا يمكن الا أن نهتم بها وهي قضية قبرص . وان ما يجرى هناك ليقلقنا ، واننا حريصون على أن تنجح مساعي الامم المتحدة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة ، وان حل هذه المشكلة في نظرنا يتطلب اتفاقا بين الطائفتين اليونانية والتركية على حل يرضاه الجميع في اطار وحدة وسيادة واستقلال وعدم انحياز قبرص . وان جلاء القوات الاستعمارية البريطانية عن قبرص لهو أحد العوامل التي تساعد على حل هذه المشكلة ، هذه القواعد لا تمثل تهديدا لاستقلال قبرص فقط ، ولكن للشعوب المجاورة أيضا .

وأما عن الوضع في كوريا فما زال يهدد السلام والأمن الدوليين أيضا ، ان يشكل تواجد قوات أجنبية باسم الأمم المتحدة فيها عائقا كبيرا أمام توحيد شطريها . وان تواجد تلك القوات تحت راية الأمم المتحدة ، يعتبر في حد ذاته انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق منظمات دولية ، ويتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وان بقاء هذه القوات أعاق مجهودات الشعب الكوري في إعادة توحيد بلاده ، وأضعف من مركز وهيبة الأمم المتحدة حيث استغل اسمها وعلمها لممارسة عدوان ضد الشعب الكوري المناضل .

لقد آن الأوان لوقف هذا الانتهاك الصريح لميثاق الأمم المتحدة ، واستغلال المنظمة لتحقيق مصالح دول معينة في صراعها من أجل مناطق النفوذ . ولقد آن الأوان لوقف استغلال المنظمة وجعلها أداة للتقسيم والعدوان وهي المنظمة التي لم توجد الا للسلام والرخاء .

ان شعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يؤمن ايمانا راسخا بالوحدة ويؤيد جهود الشعب الكوري تأييدا كاملا في كفاحه المشروع والعاقل من أجل إعادة وحدته الوطنية ، وازالة التقسيم المصطنع الذي فرض عليه بالقوة منذ أكثر من ربع قرن .

وان وفد بلادى يرى أن الخطوة الأولى والعاجلة لتحقيق هذا الهدف الأساسي ، هي الانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية لأنها تشكل في نظرنا جميعا العقبة الرئيسية لحل هذه المشكلة .

لا شك ان هذه القضايا التي تتناولها منظماتنا هي قضايا هامة وخطيرة ، ولا شك أن حلها يتطلب تضافر الشعوب المحبة للسلام داخلها ، ويتطلب اعطاء منظماتنا دفعة قوية لتتمكن من حل هذه المشاكل . ولا يستطيع أحد أن ينكر المجهودات التي قامت بها الأمم المتحدة ، ولكن لا يستطيع أحد أيضا أن يتجاهل الصعوبات التي تعترضها ، وأن أهم هذه الصعوبات هو عدم تحقيق المساواة بين الدول الأعضاء داخل المنظمة مخالفة لروح ميثاقها . ولقد آن الأوان لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل حق المساواة بين الدول بغض النظر عن عددها وعن قوتها العسكرية والاقتصادية . ولقد تبنت الجماهيرية هذا الموضوع في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي المؤتمر الاسلامي ، وفي مؤتمر القمة لمجموعة دول عدم الانحياز ، حيث صدرت قرارات بالاجماع تمثل شعوب العالم ، تطالب باعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين أعضائها ، ولا يمكن أن تتحقق هذه المساواة

بوجود عدد قليل من الدول لا تزيد على عدد أصابع اليد تتمتع بحق نقض قرارات أغلبية الأسرة الدولية وتتمتع بحق باطل استغلته الدول الاستعمارية لعرقلة مسيرة تحرير الشعوب . ان هذا الحق الباطل لم يعد هناك مبرر لوجوده . لقد أعطته دول قليلة لنفسها في غيبة من شعوب العالم . وان الوضع الآن جد مختلف ، ولا يمكن أن يستمر تجاهل رغبة الأغلبية العظمى من الدول .

ان حرص الدول الصغيرة على السلام لا يقل عما يسمى بالدول الكبرى ، وان استعمال حق النقض هو أحد العوامل التي تعرقل مجهودات المنظمة الدولية .

اننا في الجماهيرية نؤمن بدور الأمم المتحدة ونؤيدها تأييدا كاملا . وان دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام هو أمل الشعوب . وان الضمان الوحيد للشعوب الصغيرة هو أن تعمل وتتضافر جهودها من أجل تحقيق السلام . وان كانت كل دولة ، وخاصة الدول الكبرى ، تستطيع أن تعمل بمنأى ومعزل عن الأمم المتحدة فما الفائدة من وجود الأمم المتحدة ؟ وان كانت هناك بعض الدول المنضمة الى هذه المجموعة تعمل أيضا على القيام بعمل منفرد وتلجأ الى شريعة الغاب ، وان كانت كل دولة تعتقد أنها يمكن أن تفرض شروطها ، وأن تحل مشاكلها باستعمال القوة المسلحة كما حدث ويحدث في كثير من المناطق ، وحدث ضد الجماهيرية أخيرا فالى متى سنظل نسمح للدول الاستعمارية الكبرى بالتصرف بمعزل عن الأمم المتحدة ، وانشاء قوات أجنبية للتدخل في القارة الأفريقية وغيرها من المناطق ، أو استعمال المرتزقة لفضو الشعوب والقضاء على استقلال الدول . وان ظاهرة استعمال المرتزقة ، سيادة الرئيس ، لجديرة بالاهتمام والبحث ، وان ما حدث في جمهورية بنن الشقيقة منذ شهور قليلة ليجعلنا ندرك خاصة نحن الدول الصغيرة مدى خطورة هذا الوضع . ان استقلال الشعوب الصغيرة أصبح مهددا بهذه الظاهرة الاستعمارية الجديدة التي نعتقد أن من بين مهام الأمم المتحدة بحثها ووضع حد لها .

ان التمسك بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والامتناع لقراراتها أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى . وان على الأمم المتحدة أن تتخذ الاجراءات الرادعة . وتطبق العقوبات المنصوص عليها في ميثاقها ضد من يخالف هذا الميثاق ويستخدم شريعة الغاب ويتجاهل قرارات هذه المنظمة . ولكننا سنظل مكتوفي الأيدي عن القيام بتطبيق الميثاق ما دام هناك حق النقض (الفيتو) ، وما دام هناك دول صاحبة حق باطل تفرض ارادتها على هذه المنظمة .

ان مجموعة عدم الانحياز التي كانت بلادكم ورئيسكم العظيم سيادة الرئيس تيتو أحد واضعي اللبنة الأولى فيها، أخذت تلعب دورا هاما في القضايا الدولية، وان الجماهيرية التي تفخر بانتمائها الحقيقي لهذه المجموعة، لتؤكد من جديد على لسان وقدما تسكها بهذه السياسة، وحرصها على أن تساهم هذه المجموعة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. اننا ضد الارتباطات والأحلاف العسكرية، والتكتلات والقواعد الأجنبية، وأن بلادنا التي حررت اقتصادها وحررت أرضها من القواعد الاستعمارية الأجنبية لتعمل في نطاق هذه المجموعة من أجل القضاء على مناطق النفوذ والهيمنة وحق الشعوب في تحرير أراضيها. وان وجود القواعد الأجنبية في أراضي الدول الصغيرة ليمثل خطورة لا على استقلالها فحسب، بل على استقلال الشعوب المجاورة لها وعلى الأمن الدولي. اننا نرحب بأي تعاون متكافئ ونرفض التدخل في شؤون الدول. ولا نسمح بالتدخل في شؤوننا، ونتعاون مع أي دولة في إطار هذه السياسة الاستقلالية غير المنحازة، ونرفض املاء الشروط من أي قوة كانت لأننا على الرغم من أننا شعب صغير في عدده وامكاناته الا أننا أقوياء، أقوياء بمبادئنا، ومساندة الشعوب المحبة للسلام لنا، ولا نريد أن ننحاز الى أي جهة كانت ونتعامل مع الدول بغض النظر عن قوتها العسكرية والاقتصادية وعددها - ولا نتعامل معها على - هذا الأساس ولكن على أساس احترامها لسيادة الدول الأخرى، وتأبيدها ووقوفها مع القضايا العادلة.

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تؤمن بدور المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية، والمؤتمر الاسلامي وان هذه المنظمات تقوم بدور بارز في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والحرية. ولقد أثبتت التجارب خلال السنوات الماضية، أن هذه المنظمات لعبت دورا هاما في دعم هذه المنظمة، سواء عن طريق مساهمتها داخل الأمم المتحدة، أو بما تقوم به من اجتماعات في مناطقها. ولقد تشرفت بلادى أخيرا باستضافة مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثامن خلال الفترة من ٢٧ جمادى الأولى الى ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٦ الى ٢٢ آيار/مايو ١٩٧٧م.

لقد تناول الاخوة وزراء الخارجية في مؤتمرهم هذا بالبحث ، قضايا لها اهميتها وتأثيرها على المستويين الافريقي والدولي ، واتخذوا قرارات وتوصيات هامة بخصوصها ، وكان من بين القضايا التي نوقشت خلال هذا الاجتماع سياسة الفصل العنصري ، حيث اكد المجتمعون من جديد التزام الدول الاسلامية بالنضال ضد العنصرية التي تمارس في كل من جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وزمبابوي وفلسطين المحتلة ، والتاكيد على القضاء التام على هذه السياسة البغيضة ، التي تسعى الى انلال الانسان واحتقاره بسبب اللون او العرق او الجنس ، او الدين . كما ناقش المؤتمر الوضع في الشرق الاوسط حيث لاحظ بكل اسف ان الكيان الصهيوني مازال مصرا على سياسته العدوانية المتمثلة في الاحتلال والتوسع وضم الاراضي والاستيلاء على الممتلكات ، والطرد الجماعي ، واساءة معاملة السكان العرب القاطنين في المناطق المحتلة . واعرب المؤتمر عن بالغ قلقه للوضع الخطير الناجم عن استمرار الكيان الصهيوني في انتهاك ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ واحكام القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما لاحظ المؤتمر ان استمرار هذا الوضع قد يدفع بالعالم الى حافة نزاع مسلح جديد .

وأشاد المؤتمر بنضال الشعب العربي في فلسطين والاراضي العربية الاخرى ، واکد تاييده للنضال المشروع في سبيل انهاء الاحتلال الصهيوني وتحرير الارض المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف ، والدفاع عن وضع القدس الاسلامي العربي والروحي . واکد المؤتمر بان القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، وان السلام العادل والدائم لا يتحقق الا بالانسحاب الصهيوني الكامل غير المشروط من كافة المناطق العربية المحتلة ، واعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بتقرير مصيره واقامة دولة مستقلة في فلسطين .

كما أعاد المؤتمر تعهده ودعمه التام لنضال شعب جنوب افريقيا وتاييده لكفاح حركات التحرير في الجنوب الافريقي ، ومواصلة تقديم المساعدات المعنوية والمادية لهذه الحركات لمواصلة كفاحها من اجل الحرية والاستقلال .

وفي المجال الاقتصادي ، حث المؤتمر الدول المتقدمة على تبني موقف ايجابي في التعاون الاقتصادي الدولي ، مؤكدا اهمية تطبيق القرارات ذات العلاقة بالبرنامج المتكامل للسلع ، والتزام الدول النامية لانشاء صندوق مشترك في اسرع وقت ممكن ، وقد تم توزيع البيان الختامي عليكم ضمن الوثيقة رقم أ/٣٢/١٣٣ .

ان بلادى كاحدى دول العالم الثالث النامي تساهم معكم سوا* عن طريق جماعي او بطريقة مباشرة في حل مشاكل العالم الثالث ، ومن هذا المنطلق وفي سبيل تضامن شعوب العالم الثالث والمساعدة المتبادلة بينها ومن اجل حل مشاكلها قامت الجماهيرية والمؤتمر الاسلامي بمساعدة حكومة وشعب الفلبين في حل مشكلة داخلية نتج عنها ازهاق كثير من الارواح البريئة . ونتيجة لاتفاق طرابلس الذى عقد بين الفلبينيين تم تحقيق السلام ولاول مرة في جنوب الفلبين منذ سنوات طويلة واننا على يقين ان الاستجابة والروح التي ابدتها الاطراف المعنية وخاصة حكومة الفلبين ستساعد المؤتمر الاسلامي في الاستمرار في المساهمة في حل هذه المشكلة لا بهدف التدخل في الشؤون الداخلية ، ولكن بهدف التضامن بين شعوب العالم الثالث التي ننتمي اليها وتنتمي اليها شعوب المؤتمر الاسلامي ، والشعب الفلبيني ، ومن اجل المساهمة في ازالة التوتر في اى منطقة كانت من العالم .

ان البشرية لا تستطيع ان تنعم بسلام دائم وسط سباق رهيب يشمل الكم والكيف معا ، فرغما عن المحاولات العديدة التي بذلت وتبذل ، ابتداء* من نهاية الحرب العالمية الثانية ، التي ادركت فيها شعوب العالم عظمة المآسي والالام التي تسببها الحروب ، الا ان العالم شهد المزيد من انتاج وسائل الدمار ، بل التفتن في استعمالها واصبح التسابق رهيبا في الحصول عليها وحيازتها ، واهدرت ميزانيات كثير من الدول على هذه الغاية ، ولم تاخذ هذه الصناعة الاموال اللازمة لغذاء البشر وتعليمهم وعلاجهم فحسب ، بل استنفدت عبقرية الانسان تسخرها في سبيل الوصول الى اقصر الطرق واسرعها لتلويث البيئة وتغيير مجرى الطبيعة ، للقضاء* على البقية الباقية من البيئة الصالحة لحياة الانسان .

ولقد بلغت المصروفات على انتاج وشراء* الاسلحة قرابة اربعمائة بليون دولار ، في الوقت الذى يوجد فيه اكثر من نصف بليون نسمة يعانون من الجوع وعدم توفر الغذاء* ، ومهدون بالفناء* ، وفي الوقت الذى يوجد فيه قرابة نصف الاطفال الذين بلغوا سن الدراسة في العالم بدون تعليم ، وفي الوقت الذى يوجد فيه نصف سكان العالم بدون علاج ورعاية صحية تامة .

ان كل ذلك يشير الى خطورة الموقف ويحثنا على الاسراع باتخاذ اجراءات دولية فعالة وسريعة للحد من هذا التسابق الرهيب، وتوفير هذه المبالغ الهائلة من الاموال في سبيل سعادة الانسان ورفاهيته .

ولقد ادركت دول عدم الانحياز خطورة الموقف ، وطالبت في اجتماع القمة في كولومبو عام ١٩٧٦ بضرورة عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة لمناقشة هذا الموضوع الخطير، واعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة خلال الدورة الحادية والثلاثين هذه التوصية ، واننا نأمل للدورة الخاصة المقرر عقدها خلال العام المقبل كل نجاح ونأمل ان يتوصل ممثلو شعوب العالم الى اعلان يبين خطورة السلاح ويحدد المبادئ الرئيسية لضرورة الكف عن استعماله وانتاجه ، كما نأمل ان يتوصل ممثلو شعوب العالم الى برنامج عمل يضمن تطبيق ماسوف يحويه الاعلان من مبادئ اساسية وخطوات عملية ، وذلك ضمن جدول زمني تراعى فيه الواقعية وخطورة الموقف التي لا تتحمل التأخير .

ان وفد الجماهيرية سيعمل كل جهد لانجاح هذه الدورة وتعزيز دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح حتى تؤدي دورها في خدمة قضايا السلام والامن الدوليين .

وان ما تقوم به بعض الدول من استمرار في انتاج الاسلحة ، وانتاج اسلحة مدمرة فتاكة لن يخدم قضايا السلام والامن الدوليين ، ولقد اعلن اخيرا عن انتاج الولايات المتحدة لقنبلة النيوترون المدمرة . وان على الامم المتحدة ان تبذل كل مجهوداتها من اجل العمل الولايات المتحدة على الاستمرار في انتاج هذا السلاح المدمر للبشرية وان تعمل على منع انتاجه وانتشاره .

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الا وهو زيادة دور الظاهرة الجديدة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف واثبتت تجارب العقود الثلاث الماضية امكانية واهمية هذا التعاون من اجل انعاش التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب باعتباره خطوة رئيسية لاجلال السلام والامن الدوليين .

وعليه يمكن القول ان دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين السادسة والسابعة تعتبران نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية الاقتصادية وفي تاريخ منظماتنا .

ان هاتين الدورتين قد اوصتا بمجموعة تدابير تهدف الى اعادة تشكيل النشاطات الاقتصادية الدولية ، وازالة الظلم الذي ابتليت به قطاعات كبيرة من البشرية ، وتصحيح الاختلال في التوازن المهيمن على القطاعات المختلفة في منظومة الامم المتحدة ، وخلق نظام جديد يكون اكثر استجابة لمتطلبات احكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية التي ارسى اساس النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان الروح التعاونية التي سادت اثناء* مداولات الدورة الاستثنائية السابعة ، كانت خطوة هامة على صعيد التعاون الاقتصادى الدولى ، وكان وفد بلادى يأمل ان تستمر هذه الروح اثناء* مداولات مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (أو ما يسمى بالحوار بين الشمال والجنوب) .

ان هاتين الدورتين قد اوصتا بمجموعة تدابير تهدف الى اعادة تشكيل النشاطات الاقتصادية الدولية، وازالة الظلم الذي ابتليت به قطاعات كبيرة من البشرية، وتصحيح الاختلال في التوازن المهيمن على القطاعات المختلفة في منظومة الامم المتحدة، وخلق نظام جديد يكون اكثر استجابة لمتطلبات احكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية التي ارسى اساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ان الروح التعاونية التي سادت اثناء مداورات الدورة الاستثنائية السابعة، كانت خطوة هامة على صعيد التعاون الاقتصادي الدولي، وكان وفد بلادي يأمل ان تستمر هذه الروح اثناء مداورات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (أو ما يسمى بالحوار بين الشمال والجنوب).

غير أن النتائج التي تمخضت عنها اجتماعات مؤتمر باريس مخيبة لآمال الدول النامية ، حيث لم يتمكن المؤتمر من معالجة المشاكل الرئيسية التي وقفت عائقاً أمام احراز أى تقدم ، فمشكلة حماية القوة الشرائية لحاصلات صادرات الدول النامية ، ومشكلة الديون ونقل التكنولوجيا ، كلها مسائل جوهرية تقف حجر عثرة أمام الوصول الى اقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

اننا لا نتوقع الوصول الى نظام اقتصادى دولي جديد في فترة قصيرة ، غير أننا نأسف أن نرى، المشاورات والمباحثات المتعلقة بالأسس الرئيسية لهذا النظام لا تسير بالسرعة المناسبة ، بل اننا احياناً نشاهد تراجعاً في بعض مواقف الدول الأمر الذى يشكل خطورة لمبدأ التعاون الاقتصادي والدولي ، ان العمل الجدى نحو تحقيق الأهداف المرجوة من القرارات العديدة للجمعية العامة يتطلب استمراره دون تأخير ، والا فان النتائج ستكون ذات مفعول سلبي لكافة البشرية وليس فقط لشعوب الدول النامية فقط .

وان اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء معهد دولي للطاقة ، اقتراح جدير بالدراسة ، غير أننا يجب ألا نهزل مسألة الطاقة عن المسائل الأخرى المتعلقة بالمواد الأولية والتنمية والتمويل . ان أن كافة هذه المسائل تشكل مجتمعة أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولا يمكن علاج احدها بمعزل عن الآخر تحقيقاً لمصالح معينة أو لمصالح عدد قليل من الدول . ان اقتراح الأمين العام الخاص بإنشاء المعهد يتطلب اجراء دراسة دولية ، حتى نتعرف على أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة منه .

ان تحقيق السلام والأمن الدوليين مرتبط بتحقيق تكافؤ اقتصادى ، ومنع الاستغلال والاحتكار . وان العالم لا يمكن أن يسوده مثل هذا السلام المنشود مادامت هناك شعوب تزداد فقراً يوماً بعد يوم ، وهناك شعوب تزداد غنى على حسابها . وان تحقيق مثل هذا التكافؤ والرخاء الاقتصادي هو مسؤولية الجميع وليست مسؤولية شعوب العالم الثالث عندما تسيطر على مواردها أو تستعمل حقها في السيطرة على مواردها الطبيعية مثل ما قامت به مجموعة الدول المصدرة للنفط ، وان التضخم المالي الدولي ليس سببه محاولة شعوب العالم الثالث استثمار مواردها الطبيعية ، ولكن السبب يكمن في الاحتكارات الأجنبية وفي النظام الرأسمالي نفسه .

ان مسؤولية تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي هي مسؤولية جماعية . هي مسؤولية الدول

الرأسمالية الصناعية بالدرجة الاولى ، وان عليها ان تتنازل عن بعض من امتيازاتها ، وان تساهم مع بقية الشعوب في تحقيق الرخاء الاقتصادي الدولي ، وان عليها التزاما أدبيا تجاه شعوب العالم الثالث الفقيرة التي استمرت وتستمر - وللأسف - في استغلال ثرواتها وخيراتها .

ولقد أدركت شعوب العالم الثالث أهمية اعتمادها على التعاون بينها ، ولعل التعاون العربي الافريقي يمثل حجر الاساس لتلك السياسة الجديدة . ان الوطن العربي وافريقيا يمثلان منطقة تاريخية وجغرافية وسياسية واجتماعية واحدة . كما يجمعهما مصير مشترك وآمال واحدة . وانطلاقا من هذه الاسس فان التعاون العربي الافريقي أصبح - والحمد لله - حقيقة واقعة ، حقيقة سياسية في الصراع المشترك ضد العنصرية في افريقيا والوطن العربي ، وحقيقة اقتصادية في التعاون سواء عن الطريق الثنائي او عن الطريق الجماعي ، وان اعلان القاهرة يمثل منعطفًا تاريخيا هاما في تاريخ افريقيا والوطن العربي ، بل وتاريخ الانسان ، كما لا يسعنا هنا الا أن نشيد أيضا بالحوار العربي الاوروبي الذي أخذ بخطوات ايجابية في سبيل المصلحة المشتركة للشعوب الاوروبية والوطن العربي ، واننا لنعطي أهمية كبيرة لمثل هذا التعاون بين الكتلتين .

ان المبادرة التي قام بها وفدى خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة والمتعلقة بمسألة الألفام التي بثتها الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية في بعض البلدان ومن بينها الجماهيرية ، قد أشار العديد من النقاط الهامة المتعلقة بتأثير مخلفات الحرب وخاصة الألفام على البيئة وخطورتها على الانسان والحيوان ، واعاققتها لمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول النامية .

ان تقرير الامين العام المعد بنا على قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٣٥ (د - ٣٠) بتاريخ

٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، ورقم (٣١ / ١١١) بتاريخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ،

المعروض في الوثيقة رقم (أ / ٣٢ / ١٣٧) بتاريخ ٢٧ تموز / يولييه ١٩٧٧ ، يتضمن العديد من

المعلومات الهامة التي تؤكد خطورة مسألة مخلفات الحرب وخاصة الألفام على المجتمع الدولي ، والى

الحاجة الى وضع اجراءات لعلاجها ومنع حدوثها مستقبلا .

ان التقرير يعالج في الفصل الثاني اخطار مخلفات الحرب على البيئة والانسان والحيوانات البرية والبحرية منها ، وكيف أن هذه المخلفات قد أعاققت بعض النشاطات الهامة في عدد من الدول خاصة في مجال استكشاف واستغلال الثروات المعدنية وتنفيذ مخططات التنمية الزراعية .

ان ردود الدول على استفسارات الامين العام حول هذه المشكلة توضح بجملاء انها ليست مشكلة دولية معينة كما يصير البعض ، بل هي مشكلة تعاني منها كثيرة من الدول . وهذا ما دعا الامين العام ان يوصي في تقريره المذكور باهمية قيام الدول المتسببة في تواجد مخلفات الحرب في اراضي دول اخرى بتزويد الدول المتضررة بكافة المعلومات التي قد تكون ذات فائدة في معالجة هذه المشكلة ، وذلك عن طريق ثنائي او جماعي ، كما اشار الى اهمية تقديم المساندة الفنية عن طريق برنامج الامم المتحدة للبيئة ، من اجل مساعدة الدول المتضررة في اعداد برامجها المتعلقة بازالة الالغام ، والى اجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول هذه المشكلة .

اننا في الوقت الذي نرحب فيه بتقرير الامين العام السعد طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) ، نشعر بأن الحاجة ماسة الى عقد مؤتمر بين الحكومات لمناقشة الابعاد المختلفة لهذه المشكلة للوصول الى نتائج محددة لمعالجتها ، وعليه فان وفد بلادى يطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة مواصلة مشاوراته مع الدول المختلفة من اجل اكتشاف امكانية عقد هذا المؤتمر .

انطلاقا من عقيدتنا الاسلامية التي تنشد الرخاء والرفاهية لجميع البشر، وتساوى بينهم في الحقوق والواجبات ، باعتبار ان الانسان اسس مخلوقات الله وارقاها ، حيث قال تعالى :

” ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفصيلا ” . ” الاسراء ” - ٧٠ .

ومن ايماننا الراسخ بما جاءت به شريعتنا من مبادئ اساسية ارسدت بها اسس قوية للحريات المختلفة ، ومن التزامنا بمبادئ الامم المتحدة ، يأتي ايماننا بحقوق الانسان السياسية والاجتماعية وهي قضية تحظى باهتمامنا وعنايتنا ، بل اننا نعتبرها قضية العصر، ومن ثم فاننا نستنكر كل مساس بحقوق الانسان او اهدارها ونستنكر على وجه الخصوص السجن بدون قضاة ، ومحاربة كل رأى سليم، والتعذيب بكل صوره واشكاله . ولقد قال نبينا الكريم عليه السلام :

” ان الله يعذب في الاخرة الذين يعذبون الناس في الدنيا ”.

وقد دفعنا اهتمامنا بحقوق الانسان الى الاهتمام بقطاع من البشر جعلتهم الظروف غير قادرة على ان يؤمنوا بأنفسهم ضرورات حياتهم الفردية او الاجتماعية بسبب النقص في قدراتهم الجسمية والعقلية ، اولئك هم المعوقون .

ان وفد الجماهيرية ليسعدده ان يشاهد ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به المهارة التي تقدم بها خلال الدورة الماضية . ذلك الاهتمام المتمثل في اتخاذ القرار رقم ١٢٣ (د - ٣١) بتاريخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ باعلان عام ١٩٨١ عاما دوليا للمعوقين ، الذي يدل على اهمية هذه المسألة الانسانية .

ان حقوق الانسان مبدأ اخلاقي لا يمكن ان يتجزأ ولا يمكن ان يكون لانسان حق في بلد ، ولا حق له في بلد اخر ، ولقد سعدنا كثيرا في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بتبني الرئيس كارترا لحقوق الانسان ، لان ذلك يتفق تماما مع مبادئنا الاسلامية ” الانسانية ” . ولكن رأينا فيما بعد أن هذه الحقوق لم تكن الا هدفا سياسيا فبعد ان ذكر عن تاييد حقوق الانسان في أى مكان رأينا انه استثنى مناطق معينة لا ارتباطها الاستراتيجي بالولايات المتحدة . وان حقوق الانسان في فلسطين وزمبابوى وناميبيا لا تختلف عن حقوق الانسان في اوربا والولايات المتحدة او في اى مكان وانما كان الامبرياليون يرون ان الانسان العربي والانسان الافريقي ليس بانسان فهذا شي * اخر .

السيد الرئيس ان وفد الجماهيرية ليؤكد لكم من جديد تمسكه بروح واهداف ميثاق الامم المتحدة ، والعمل من اجل ان يزول التوتر ، ويسود السلام وتتحقق الحرية ، واننا على يقين ان هذه الدورة ستكون خطوة للامام في سبيل تحقيق ذلك ، وسنساهم معكم جميعا حضرات السادة من اجل انجاحها ومن اجل ان تتمكن الشعوب من تقرير مصيرها بغض النظر عن حجمها كانت صغيرة ام كبيرة وان تقول رأيها في مصيرها وتحقيق العدل والقضاء على الصهيونية والعنصرية والاستعمار ، وتحقيق الرخاء والامن الدوليين .

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة البشرية جميعا وتحقيق الرخاء والسلام العادل والكرامة .

السيد فونيبويو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قريت المناقشة العامة من نهايتها ، ومع ذلك لا بد لي من ان اضم صوتي الى المتكلمين السابقين كي اهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة .

وفي تهنئتي لكم فاني ادرك تماما الطريقة البارة التي قام بها سلفكم ، السيد السفير شيرلي اميرا سينغ ، بادارة اعمال الدورة السابقة . كذلك اود ان اشيد بمساهمته في اعمال مؤتمر قانون البحار حيث ساهم بخبرته ومهارته الدبلوماسية .

وانه لمن دواعي سروري ان ارحب ايضا بعضوين جديدين . وهذه المناسبة ارحب بانضمام جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة . ونحن واثقون من ان مساهمتها سوف تثري الامم المتحدة .

كذلك نود ان نتقدم بتمازينا الى جمهورية اليمن للوفاء المفاجئة للرئيس ابراهيم الحمدي . عندما اجتمعنا ، في العام الماضي ، كان هناك جو من التفاؤل والترقب . ان الموقف في الشرق الأوسط ، وقبرص ، والجنوب الافريقي ، والحوار بين الشمال والجنوب كانت اربعا من المسائل الكبرى التي راودنا الأمل في ايجاد حلول لها . وعندما ننظر الى هذا الوضع الآن ربما نجد أنه كان من السابق لأوانه ان نشعر بمثل هذا التفاؤل . لأنه قبل كل شيء ، ان هذه المشاكل قد استحوذت على اذهان واهتمام المجتمع الدولي لعدد من السنوات ، وكان من الواضح ان توقع تسوية بين عشية وضحاها امر غير واقعي . ومع ذلك فان العالم ، وبصفة خاصة العالم النامي ، لا يمكن أن يلام على تفاؤله . ومن وجهة نظرنا ، فان تسوية هذه المشاكل العالمية المعلقة سوف يتيح ، لحسن الحظ ، طاقات وموارد من اجل حل مشاكل اخرى هامة وملحة - تلك المشاكل التي يواجهها العديد من البلدان النامية ، وبالتحديد ، كيفية تحسين ظروف معيشة شعبنا ، الذي ولسنوات طويلة حكم عليه بالبقاء المتميز بالجوع ، وسوء التغذية ، والأمراض والافتقار الى موارد المياه ، وأزمة المساكن ، والجهالة .

وبالرغم من الجهود التي تبذل للتوصل الى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط فقد بقى الموقف في طريق سدود وغير مؤكد الى وقت قريب . وقد تم عمل الكثير منذ آخر اجتماع لنا في الجمعية العامة ، واحتمالات مؤتمر جنيف بدأت تبشر بتسوية هذه المشكلة ، التي تهدد بالانفجار . ومع ذلك ،

فان هذه الجهود قد أظلمت بسبب المواقف المتشددة . وعلاوة على ذلك فان اضافة طابع شرعي على المستوطنات في الأراضي المحتلة ، منذ ١٩٦٧ كان بمثابة انكسار للنيران المشتعلة . ونحن ، من جانبنا ، نؤكد موقفنا بأن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران الاطار العام من اجل المفاوضات المقبلة . وفي هذا الشأن ، فاننا نعلن ان حق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، في ان تتواجد في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، يجب ان يتأكد مثلما يتأكد الحق المشروع للشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن . هذه ، في رأينا ، تشكل عناصر أساسية يعزز الاعتراف بها الى حد كبير ، احتمالات التوصل الى سلم دائم وأمن في هذه المنطقة .

وبالنسبة لحالة قبرص ، نلاحظ ان الجهود المستمرة نحو حل الصعوبات بين الطائفتين لم تسفر للأسف عن اية نتائج ايجابية . ونحن ندرك ان دورا هاما قد تحمطته الامم المتحدة في جهد من جانبها ، لتشجيع حل عادل للمشكلة . ونود ان نعبر عن املنا في ان استمرار المفاوضات والمشاورات سوف يؤدي الى حل ينسجم ويتسق وأمانى شعب قبرص .

ان الامم المتحدة ، منذ انشائها ، قد لعبت دورا هاما وفعالا في مجال تصفية الاستعمار . ان عضوية هذه المنظمة التي تقرب من التمثيل العالمي الكامل لتشهد بجهود هذه المنظمة ومساهماتها في هذا المجال . ومع ذلك ، وبالرغم من الجهد ، الذى لم يسبق له مثيل ، فان حوالي ١٢ مليونا من الأفراد مايزالون يعيشون في ظل العبودية وهذا العدد يشمل الجنوب افريقي . ان زيمبابوى وناميبيا مايزالان يخضعان للسيطرة الاستعمارية . وبالرغم من كافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فان التقدم نحو حل عادل ودائم مايزال بطيئا ومؤلما . ومع ذلك فاننا نأمل في ان تتزوج المبادرة الانجلو - امريكية الاخيرة بالنجاح ، وان يتم تحقيق حكم الأغلبية بأسرع وقت ممكن .

وكأن امر هذين الاقليمين لا يكفي لابرار جهود هذه المنظمة فان ويلات الفصل العنصرى مازالت تسيطر على الحياة بأسرها في جنوب افريقيا . ومن الصعب ان نفهم عقلية هؤلاء الذين يتبنون هذه الفلسفة الخاصة . كيف يمكن للرجال الذين يتحلون بالحكمة ان نجد هم محضين او غير متجاوبين مع اى شعور للواقعية او التوازن ، وذلك عندما يتبنون قضية الفصل العنصرى . ومازلنا نأمل في ان نظام جنوب افريقيا سوف يستسلم امام العالم قبل ان تظهر مذبحة اخرى ذات ابعاد مروعة .

لكن بينما يكرى المجتمع الدولي جهوده لموضوع الجنوب الافريقي ، فاننا نعتقد ان الجمعية العامة بحاجة الى ان تذكر استمرار وجود بقايا للاستعمار في اجزاء اخرى من العالم ، وبصفة خاصة في جنوب المحيط الهادئ . وبينما تتحول بعض الأقاليم الخاضعة للاستعمار الى الحكم الذاتي الداخلي والاستقلال مازالت هناك اقاليم اخرى خاضعة لسيطرة سادتها الذين تتبع لهم هذه البلدان . وهناك علاقات قليلة جدا على الارادة ، او الاستعداد من جانب الدول الغربية الكبرى المعنية لاعداد هذه الأقاليم للاستقلال اذا ما رغبت في ذلك . ويبدو ان هناك جهدا واعيا ومتعمدا لابعاد هذه الاقاليم عن مجرد التفكير في الاستقلال ، وان اية حركة تهدف الى تقرير المصير يتم احباطها ان لم يتم قمعها . ومن ناحية اخرى فان بعض الاقاليم غير المستقلة تحصل على مساعدات من القوى الاستعمارية الى حد ان شعوب هذه الاقاليم لا تشعر بالحافز للحصول على الحكم الذاتي وفي تحقيق ارادتها الكاملة . ان تبعيتها قد اصبحت ذات جذور عميقة عند تلك الشعوب الى حد انها لا تعرف اختيارا آخر سوى التبعية المستمرة . وعلاوة على ذلك ، فان وجود القوات العسكرية صراحة ولأغراض الأمن الداخلي تبدو وانها تتجاوز حدود الاحتياجات الحقيقية .

وإذا كان ذلك غير كاف ، فان بعض هذه الأقاليم ماتزال تستخدم للتجارب النووية ، على الرغم من الاحتجاجات المستمرة ، من قبل بلدان منطقة جنوب المحيط الهادى التي طالبت بوقف هذه التجارب . ان هذا الأمر يبعث على الأسف ، ويعتبر مصدرا كبيرا لخيبة أملنا ، لانه لا يبدو لنا أن هناك أى تغيير ملموس في موقف اولئك الذين يقومون باجراء تلك التجارب . وفي نفس الوقت ، فاننا نعبر عن أملنا في أن يتم التغلب على الخلافات حول هذه النقطة - وتلك مسألة مبدئية - وألا تعوق هذه الخلافات تطوير التعاون المتبادل بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة .

ان الاستعمار لا يعبر عن نفسه فقط ، عن طريق اكتساب الأقاليم فيما وراء البحار ؛ فان هذا النوع من الاستعمار ، في الواقع ، قد انتهى . ولكن من السذاجة ، الاعتقاد بأن الاستعمار قد خبا تماما . انه يتخذ أشكالا جديدة ومظاهر جديدة ، تعتبر أكثر خطورة واضرا في بعض الحالات ، بسبب آثارها على المكاسب الإقليمية . ان شكلا جديدا من أشكال الاستعمار قد ظهر أخيرا ، ونحن في منطقة جنوب المحيط الهادى ، - وبصفة خاصة بلادى - قد جربنا بعض القلق هذه الظاهرة الجديدة . وأود أن أشير الى التدخل المتعمد والمحسوب من قبل بعض الاتحادات التجارية الأجنبية في الشؤون الداخلية لبلادى . ولقد تحدث وزير خارجية بلادى ، الرايت اونورايل راتوسير كاميسيبي مارا ، حول هذه الظاهرة فقال :

" لا يمكن لدولة أن تحافظ على الأفكار الديمقراطية أو مواصلة التقدم الاقتصادى ،

بينما تتم الاستهانة بالقانون ويحل محله قانون الغاب . ولا يمكن لدولة ذات سيادة ومستقلة ، مهما كانت صغيرة ، أن تبقى على عزتها الوطنية اذا لم تقاوم كل محاولات ترمي الى التدخل في شؤونها الداخلية ، من جانب المصالح الأجنبية . وسوف يكون يوما حزينا اذا كنا بعد تحقيق استقلالنا من الاستعمار السياسى وانا كنا قد بدأنا في التحرر من الاستعمار التجارى ، نقع في براثن استعمار الاتحادات التجارية الأجنبية . ان استعمار الاتحادات التجارية الأجنبية فضلا عن ذلك ، يطالب الحكومات بالتدخل بقوة القانون ضد اولئك الذين منعوا - بصورة غير مشروعة - موظفينا ورجال شرطتنا من أداء أعمالهم " .

ولكني أود أن اضيف ، أن حكومات بعض هذه الاتحادات تعمل على أن تنأى بنفسها عن أعمال التدخل هذه . وما يخيفنا هو الصلافة التي تعمل بها هذه الاتحادات ، دون عقاب .

ونخشى ان لم يتم قمع هذا السلوك ، فان البلدان الصغيرة ، خاصة تلك التي تعتمد على التجارة البحرية سوف تتحول الى ضحايا اجراءات القمع المؤسفة . ان السؤال الذي نود أن نطرحه هو : أليس هنالك حدود للحرية التي يسمح للأفراد أو جماعات الأفراد بممارستها في إطار الاجراءات التي توشك على أن تضر برفاهية الآخرين ؟ اننا نكرر ما نشعر به من قلق بشأن هذا الموضوع ، آخذين في الاعتبار ، بصفة خاصة ، أهمية احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وكذا مبدأ احترام سيادة واستقلال أية دولة .

ان فيجي تتطلع بأمل ، الى انعقاد الدورة الاستثنائية بشأن نزع السلاح في العام المقبل . ونحن نأمل في أن تؤدي هذه الدورة الاستثنائية ، في نهاية الأمر ، الى منع انتاج وتطوير وبيع الأسلحة . ونحن نشرك الأمل في أن ذلك سوف يساعد على تحرير الموارد التي سوف تتوفر لتحسين حياة ومعيشة الفقراء والمحرومين في العالم . ان البلدان الصغيرة لا يمكنها الا أن تمارس نفوذاً محدوداً في هذا المجال . وما نحتاج اليه هو صوت الانسانية ، لكي نعبر عما نشعر به من قلق ، ان أن الموارد التي يمكن أن تستخدم لأغراض أفضل ماتزال تستخدم من أجل انتاج وسائل الحرب والتدمير الجماعي . ونعتقد أنه أياً كانت الموارد التي سوف يتم تحريرها ، فإنه يجب أن تضاف الى الموارد المتاحة لأغراض التنمية . ان قلقنا ، بالنسبة لنزع السلاح يزداد ، لأن منطقة جنوب المحيط الهادى ماتزال تستخدم للتجارب النووية . وفي هذا الصدد ، فاننا نحى المبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، للتوصل الى اتفاق لتحريم التجارب تحت الأرض ، ونحن نعبر عن أملنا في أن تنضم الى هذه المبادرة دول نووية أخرى . كذلك نأمل في تحقيق اتفاق بشأن معاهدة تحظر التجارب النووية تماما ، في المستقبل القريب .

ونحن نعتقد أن نظاماً عادلاً ومفيداً بالنسبة للمحيطات ، هو أمر اساسي من أجل السلام في العالم . واذا كان هناك فشل في هذا المجال ، فسوف تتزعزع الثقة في عملية ابرام المعاهدات في مجموعها ، بل وفي عملية الاتفاقيات المتعددة الاطراف . ومع ذلك ، فان معاهدة شاملة ، حول قانون البحار سوف تشكل تقدماً ضخماً من أجل تحقيق الاستغلال العادل لموارد البحار . وسوف يسمح حل عادل على أساس من التعاون ، بالتوصل الى وسائل تفاهم جديدة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية ، ويقيم حواراً بين هذه الدول وتلك . ونحن نفهم تماماً بالطبع أن لكل امة مصالحها الحيوية ، التي ينبغي أن تحافظ عليها في إطار المفاوضات الخاصة بقانون البحار .

وبالنسبة لنا في فيجي ، وبالفعل في منطقة جنوب المحيط الهادى ؛ فان نتيجة ناجحة لأعمال مؤتمر قانون البحار ، هي مسألة ملحة وحيوية . ان الطبيعة لم تمنحنا مساحة واسعة من الأرض ، وليست لدينا موارد طبيعية كثيرة . ونحن شعب بحرى ، وحياتنا ووسائل معيشتنا وثقافتنا مرتبطة جميعها بالبحر . فنحن نعيش بالقرب من البحر ، وعن طريقه . وتأتي غالبية البروتينات من البحر . وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، نرى أن مستقبلنا يكمن في الاستغلال المستمر لمواردنا البحرية . ومع ذلك ، فليس هنالك بلد يأمل في أن ينبي موارد بصورة منعزلة عن الآخرين . وبالفعل ، فان العديد من البلدان الممثلة هنا ، يعتبر البحر مصدر الرابطة المباشرة بيننا وبينها . وباعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي ، فنحن ملتزمون بأن نعمل معا ليجاد حل شامل لمشكلة قانون البحار ، وابرار معاهدة شاملة في هذا الصدد . وبالتالي ، فلقد تابعنا باهتمام - وسوف نواصل ذلك - تطور مناقشات مؤتمر قانون البحار . ونحن في منطقة جنوب المحيط الهادى ، ومن خلال محفل هذه المنطقة ، فان دولها قد قررت انشاء وكالة اقليمية للصيد لمساعدتنا على ادارة مواردنا من البحار . وفي هذا الصدد ، تعبر فيجي عن أملها في أن تعترف البلدان التي تستغل في الوقت الحاضر الموارد البحرية في منطقة جنوب المحيط الهادى ، بهذه الوكالة ، وأن تؤيدها . وبذلك نسمح لشعوب هذه المنطقة بأن تفيد بأكبر قدر ممكن من استغلال الموارد البحرية ، حيث أنه حتى الآن لم تستفد هذه الشعوب من تلك الموارد ، الا بقدر ضئيل .

ان رغبتنا في أن يتوصل مؤتمر قانون البحار الى نتيجة ناجحة ، تعكس اهتمامنا باعادة تنظيم هيكل النظام الاقتصادى الدولى ، حتى يتسنى للبلدان النامية ألا يحكم عليها بأن تعيش الى مالا نهاية ، يوما بيوم . ومازلنا ندهش لتردد الدول الصناعية في الاستجابة الى تطلعات البلدان النامية .

وبينما نعلم أن هناك صعوبات جمة ، فإنه من الواضح وبصورة مؤلمة في نفس الوقت ، ان هناك تبيدا وبصورة مخيفة للموارد من جانب البلدان الصناعية . ذلك ان الطلب ينشأ ولكن في معظم الاحيان ، فان ما ينتج يتم تبديده . ومع ذلك ، اذا كان بالامكان تحقيق اتفاق ، فاننا نعتقد انه لا بد من مواصلة الحوار . ورغم ان مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب لم يتوصل الى نتائج حاسمة ، فاننا نعتقد انه بمواصلة الحوار يمكننا ان نصل الى الامل في تحقيق اتفاق . ونحن نعلم ان هذا يقتضي بعض الصبر كما نعلم ايضا انه يقتضي المهارة والتفاني من قبل كل المشتركين .

وبينما نجد صعوبات في هذا الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد حدث بعض التقدم في العلاقات بين بعض الدول الصناعية وبعض الدول النامية ، وبصفة خاصة من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبين دول افريقيا والكاريببي والمحيط الهادي . ونحن نعتقد انه بالرغم من بعض القيود ، فان اتفاقية لومي تدلنا على الطريق الذي يمكن اتباعه .

ان قيمة الواردات سواء من المواد المصنعة او البترولية قد استنفدت الموارد الضئيلة لغالبية البلدان النامية . وفي هذا الشأن ، فان البلاد الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي هي التي عانت اكثر من غيرها بسبب هذه المشكلة . اننا محرومون من الموارد الطبيعية ، ولدينا مساحات محدودة من الارض ، كما اننا بعيدون عن الاسواق ، ومن ثم فان منتجاتنا الزراعية تعاني تقلبات خطيرة في اسعارها . هذا الى جانب اننا نتعرض للمخاطر والكوارث الطبيعية والدوامات والفيضانات التي تتكرر بصورة مؤلمة . لقد حصلنا على معونة من موارد متعددة الاطراف وثنائية ، ونحن نشعر بالامتنان ، خاصة لاجهزة الامم المتحدة ولجارينا القريبيين ، نيوزيلندا واستراليا . ومع ذلك ، فان لدينا الانطباع بأن هذه المنطقة من العالم منسية تماما ، وان كل المساعدات التي نحصل عليها بتردد تمنح ودون امل ، كما لو كان الآخرون يعتقدون اننا لا نستحق هذه المعونة .

وفي رأينا ان احتياجات البلاد الجزرية تستحق اهتماما اكبر مما هو الآن . واننا لا نعتقد ان هذه الجزر تستجدي ، فنحن لسنا من المستجدين او المتطفلين ، ولكن ما نريده هو المساعدة التي سوف تسمح لنا بتطوير الموارد التي لدينا ، حتى نتمكن من ان نعيش بكرامة .

اننا نعتقد ايضا ، ان المعايير التي وضعت على أساسها فئات الدول ، والتي تضعنا في الفئة الاقل تقدما يجب اعادة النظر فيها ، وان الاقاليم الجزرية التي وضعت في تلك الفئة بطريقة اوتوماتيكية يجب ان ينظر اليها على انها كذلك ، ما لم تكن لديها موارد غير عادية . وهنا ايضا يوجد اختلال

في التوازن ، ذلك ان تصنيف الدول الى دول اقل تقدما ، قد تم لصالح بعض البلدان . ومع ذلك ، فان البلدان الجزرية النامية التي تمكنت من تحسين مستوى معيشتها بفضل ادارة هذرة ، قد عوقبت لان دخل الفرد لديها مرتفع . ونحن نعتقد ، اننا عندما نقوم باحتساب احتياجات بلد من المعونة على اساس دخل الفرد فقط ، فان هذا سوف يعطي صورة مشوهة لا تتفق مع الواقع ، وخاصة في حالة المجتمعات الجزرية ، حيث نتجت عن هذه الصورة المظلمة اضرار كبيرة ، ونأمل ان تقوم الوكالات المتخصصة وغيرها بدراسة هذه المسألة مرة اخرى . ولا يمكننا الا ان نوجه انتباه المجتمعات الجزرية الاخرى ، وخاصة تلك التي تقع في اطار منطقة الكاريبي ، لكي تعمل معنا في هذا الاطار .

وختاما ، اود ان اقول انني اقدر تماما العبء الذي تتحمله هذه المنظمة . وان وفد بلادى يعبر عن امله في ان هذه الدورة تحت ادارتك الرشيدة - سيدى الرئيس - سوف تشكل تحولا في اعمال الامم المتحدة من اجل السلم والامن الدوليين ، ومن اجل تحقيق العدالة . ان الرئيس الراحل كنيدي ، عندما تحدث امام الامم المتحدة في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، قد لخص آمال هذه المنظمة بتفاؤل وأمل حين قال :

"... احيانا بيدواننا قرييون من الهوة المظلمة الحتمية . ومع ذلك ، لا يمكن

لاى رجل سلام او حرية ان يبأس ، لانه لا يقف وحده . فاذا امكنا جميعا ان نستمر ، واذا امكنا في كل ارض ، وفي كل مكتب ، ان ننظر الى ما وراء شواطئنا والى ما وراء اطماننا فمن المؤكد انه سوف يظهر في المستقبل عهد يسمح للقوى بأن يكون عادلا وللضعيف بأن يكون آمننا ، وللسلام بأن يكون محفوظا" (A/FV.1013, para. 98) .

السيد دى الفا (سان تومي وبرينسيبي) (الكلمة بالبرتغالية : قدم الوفد

النص باللغة الفرنسية) لقد اتبعت لنا الفرصة مرة اخرى لكي نعرب عن آراء حكومتنا امام هذه الجمعية الموقرة للامم المتحدة . انها مناسبة طيبة كي نحبي من ساهموا بتفان ودون كلل في تحقيق اهداف منظماتنا النبيلة . وبالفعل ، فان الكفاح من اجل السلم والعدالة والامن ، ومن اجل ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، ومن اجل اقامة علاقات دولية مبنية على المساواة وسيادة الدول ،

كبيرها وصغيرها على حد سواء ، كل ذلك يعطى لهذه المنظمة ابعادا عالمية . ان هذا الكفاح يجعل شعوب العالم تعقد آمالها على هيئة الامم المتحدة ، لتحقيق عالم افضل لصالح البشرية جمعاء .

وفي هذا الاطار ، لا يسعنا الا ان نعرب عن ارتياحنا العميق لان رئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، قد اوكلت الى شخصية بارزة معروفة ومقدرة من قبل جميع اعضاء هذه المنظمة . ان التزام بلاده ، يوغوسلافيا ، مع شعوب العالم ، يهدف الى اقامة عالم غير منقسم فسي صورة كتل عسكرية ، وان بلاده هي احدى دعائم حركة عدم الانحياز، ولها دورها البارز دون شك في مجال تحقيق الانفراج في العلاقات الدولية .

ان اختيار بلغراد ، لكي تكون مقرا لمؤتمر التعاون والأمن الاوروبى ، لدليل على الدور الفعال الذى تلعبه يوغوسلافيا في دعم العلاقات الودية بين الشعوب . وان وفدنا يحيي بالتالى يوغوسلافيا ، ويرحب برئاسة ممثل يوغوسلافيا لهذه الدورة الحالية للجمعية العامة .

وأود ان اعرب ايضا عن شكرنا وتقديرنا للرئيس السابق صاحب السعادة السفير اميراسنغ لحماسه وتفانيه في الاضطلاع بمهامه اثناء انعقاد الدورة السابقة .

ونحن على يقين من ان اعطال هذه الدورة سوف تكفل بالنجاح ، لاننا نعلم ان الرئيس المنتخب لهذه الدورة سوف يجد في الامين العام السيد كورت فالدهايم ، شخصا متعاوننا معه الى اقصى حد ، لاننا جميعا نعلم نشاطه وتفانيه في تحقيق اهداف الميثاق . ان الاعمال التى انجزت خلال مدة خدمته الاولى ، سمحت لنا بتقييم صفاته ، ولذا فقد عهدنا اليه بنفس المهمة مرة ثانية .

وباساس من حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، فاننا نؤكد ثقتنا به ، وبأنه سوف يظطلع بمهامه بصورة موفقة ، ونتمنى له مطلق النجاح خلال فترة عمله الثابتة .

ان وجود عضوين جديدين هما جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي يعطى لهذه المنظمة طابعا عالميا ، هو طابع المدافع عن القضايا العادلة . اننا نحبي بحرارة وفؤدى هاتين الدولتين الجديدين كعضوين في المنظمة ، ونؤكد لهما عزمنا على توطيد روابط الصداقة والتعاون معهما ، تلك الروابط التي صنعتها الايام الصعبة منذ ذلك الوقت الذى كنا نكافح فيه من أجل ممارسة حقنا كدولة حرة ومستقلة . ان وجود فييت نام المتحدة هنا ، انما يرمز الى كفاح الشعب الفيتنامي البطولي ، هذا الكفاح الصعب الطويل ، الذى قدر له النجاح في النهاية ، حتى حقق شعب فييت نام أهدافه في الاستقلال والوحدة الوطنية .

ان شعب وحكومة سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية يتابعان الجهود التي تبذلها منظمة هيئة الامم المتحدة من أجل توفير الاطار السياسي والاقتصادى الدولى الذى يمكن أن تظهر فيه مشاعر التضامن والعدالة وتضافر الجهود ، حتى نضمن للانسان في أى مكان في العالم حياة أفضل ، بدلا من أن يشاهد ممارسة سياسة القوى ضد الضعيف . اننا نعترف بأن منظمة هيئة الامم المتحدة ، قد لعبت دورا حاسما في حل بعض المشاكل التي تعرض لها المجتمع الدولى ، فلقد تم ابعاد خطر الحرب العامة التي يمكن أن تؤثر على مصير الانسان في كوكبنا هذا . وكان دور هذه المنظمة لا يقل أهمية في مجال تصفية الاستعمار عن طريق تأييدها للشعوب التي تكافح من أجل استقلالها . ولكن يجب أن نعترف بأن هناك هوة عميقة بين تحقيق الاهداف المنصوص عليها في الميثاق ، وبين النتائج التي تحققت حتى يومنا هذا .

ان الانتصارات التي حققتها الشعوب المغلوبة على أمرها في السنوات الاخيرة ، شىء مسلم به ، وهذه الانتصارات كانت ثمرة جهود الشعوب التي تعاونت مع القوى الديمقراطية والتقدمية فسي الدول المختلفة ، وعن طريق المؤسسات ذات الطابع السياسي والانساني التي تعمل حتى يمارس كل انسان حقه في الحياة القائمة على العدالة .

ان تأكيد منظماتنا على حقوق الشعوب في تقرير المصير ، والجهود المؤدية الى التنفيذ المطرد لتلك الحقوق ، واعتماد ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، واعلان برنامج العمل

لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كلها عوامل تعتبر خطوة للامام نحو تحرير الشعوب ، وتوفير الظروف اللازمة للتقدم في كل بلد من بلاد العالم . ومع ذلك ، فانه ماتزال توجد أوضاع من الظلم الصارخ قائمة في افريقيا وفي مناطق اخرى من كوكبنا ، وهي تعتبر عقبة في سبيل تحقيق الاهداف التي حددتها لنفسها منظمة الامم المتحدة .

وسوف أتحدث أولا عن الاوضاع في الجنوب الافريقي ، والتي تعطينا حتى الان أبلغ مثل يبين الظلم والقهر . ان بيانات السادة ممثلي الدول الاعضاء في المؤتمرين الدوليين المنعقدين في مايتو ولاغوس ، وكذلك بيانات الوفود التي أخذت الكلمة في هذه الجمعية العامة ، تعبر عن استنكار المجتمع الدولي الجماعي للنظم العنصرية البغيضة ولنظام الفصل العنصرى في روديسيا وفي جنوب افريقيا . ان المؤتمرين الدوليين ، مؤتمر مايتو ولاغوس سالفى الذكر ، والمنظمين من أجل تأييد شعبي ناميبيا وزمبابوى ، ولمكافحة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، قد ساهما في اثاره الرأى العام العالمي بالنسبة للاوضاع القائمة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . اننا نرحب بهـذا التضامن مع شعوب الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل اكتساب حقوقها العادلة الثابتة ، ونأمل في أن يتم اتخاذ اجراءات محددة كي نضع حدا للاوضاع الظالمة القائمة على القهر والقمع في الجنوب الافريقي . ونكرر هنا من جديد نداءنا الموجه في مؤتمر مايتو ولاغوس ، حتى يتحول هذا التضامن الدولي الى تطبيق فعلي للاجراءات المنصوص عليها في اعلانى مايتو ولاغوس . فطالما أصر العنصريون في الجنوب الافريقي على سياستهم ضد شعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، فانه يجب علينا بالتالي أن نواصل الجهود من أجل تأييد هذه الشعوب .

اننا نعرب عن أسفنا لموت المواطنين الافريقي ستيفن بيكو الذى اختار طريق عدم العنف كوسيلة لفرض احترام الحقوق المقدسة لشعب جنوب افريقيا ، في حياة قائمة على الحرية ، والتخلي عن الفصل العنصرى ، ولكنه كان ضحية أعمال القمع الوحشية التي ارتكبتها العنصريون بوحي من العنف . ويجب أن نذكر بأن هناك ملايين من المواطنين مكدمسين في السجون في جنوب افريقيا ويتعرضون للتعذيب وللقتل . ورغم الاجراءات القهرية التي تطبقها حكومة جنوب افريقيا ، واستعمال العنف ضد من طالبوا بحقوقهم في شاريفيل وسويتو ، الا ان احداث شاريفيل وسويتو ستبقى كشعلة مضيئة من مشعل الحرية لن تخبوا الا عندما نضع حدا للظلم والاستغلال في جنوب افريقيا .

ان اعلاني مابوتو ولاغوس قد استرعيا الانتباه الى الخطر الذى يهدد السلم الدولي في الجنوب الافريقي وناميبيا وزمبابوى ، الامر الذى يعطل العلاقات الودية القائمة بين الدول التي تشكل منظمة هيئة الامم المتحدة . لهذا السبب ، فانه من الضروري ألا تقتصر أعمالنا على مجرد الادلاء ببيانات لا دانة الفصل العنصرى ، بل يجب أن تتضافر جهودنا لا تخاذ اجراءات محددة حتى نتمكن من القضاء على نظام الحكم غير الشرعي الذى اقامه ايان سميث واتباعه في روديسيا الجنوبية ، وحتى نقضي على نظام الفصل العنصرى والسيطرة الاستعمارية التي وقعت شعوب الجنوب الافريقي وناميبيا ضحايا لهما .

ولهذا السبب ، فانه من الهمية بمكان ان تطبق الدول الاعضاء في هذه المنظمة بأمانة ، القرارات التي تم اعتمادها ، وان تمتنع عن توفير الاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى لنظم الحكم العنصرى القائمة على الاقلية في الجنوب الافريقي . وبالإضافة الى ذلك فان العقوبات التي أقرها المجتمع الدولي ، يجب أن تطبق بصرامة ضد نظم القهر والقمع .

ان حكومة سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، قد اتخذت بمجرد استقلال البلاد ، الاجراءات اللازمة لمنع تحليق وهبوط طائرات جنوب افريقيا في أراضيها وفي مجالها الجوى الوطني ، على عكس ما كانت عليه الاحوال في ظل النظام الاستعمارى .

وفي هذا الاطار، فانه بالرغم من قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المحبة للسلم والحرية، تستمر بعض الدول الأعضاء في منازعتنا في تزويد نظم الأقلية في جنوب أفريقيا وروديسيا بالأسلحة، وتوفر لها أحيانا أحدث الأسلحة.

اننا نعتزف بأن تشريعات كل دولة يجب أن تكتسي بطابع تحررى - يكثر أو يقل - فيما يتعلق بنشاط المؤسسات التجارية والصناعية. وعلى أية حال، فاننا لا نستطيع أن نفهم أن تتعاون دول أعضاء في هذه المنظمة مع هذه النظم العنصرية لدرجة أن تسمح لبعض مؤسساتها بالعمل في جنوب أفريقيا وأن توفر لها المواد والوسائل السفينة والعلمية التي تمكن هذه البلاد من انتاج القنابل النووية.

ومن المؤكد أن مثل هذه الأوضاع تتطوى على خطر صاخر يهدد أمن القارة الأفريقية ويعرض للخطر الأمن الدولي والتطور الودى للعلاقات بين الدول.

ان حكومتنا تتابع باهتمام شديد الاجراءات التي اتخذت في الآونة الأخيرة من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة لدفع عملية تصفية الاستعمار في روديسيا الجنوبية. وعلى أية حال، فاننا نأمل أن تسترشد في عملها بمبدأ احترام التطلعات المشروعة العادلة لشعب زيمبابوى في الحرية والاستقلال، وتمتعه بحقوق السيادة التي ناضل شعبها من أجلها تحت قيادة الجبهة الوطنية.

ان ناميبيا يجب أن تحصل على الاستقلال، ويجب أن يتمتع شعبها بكامل حقوقه السيادية. ان وحدة أراضي ناميبيا يجب أن تحترم. ولهذا، فاننا ندين مناورات جنوب أفريقيا المرسومة لكسي تفصل من ناميبيا المستقلة. اقليم خليج والفيش الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ذلك البلد.

ان الوضع في الشرق الأوسط مصدر دائم لقلقنا، وذلك، لأنه حتى الآن لا زال الشعب الفلسطيني مشرداً خارج وطنه. ومن ناحية أخرى فان جزءاً من الأراضي العربية ما زال تحت سيطرة اسرائيل. ومن الواضح أن السلم والاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقهما طالما بقيت فيها أوضاع كهذه قائمة على الظلم. ان منظمة التحرير الفلسطينية - التي تمثل الكفاح العظيم لهذا الشعب لتحقيق تطلعاته الى وطن حر دى سيادة، لا يمكن - تحت أى ظرف - أن تستبعد من المفاوضات الرامية الى ايجاد حل للوضع الخطير في الشرق الأوسط.

اننا نتابع بارتياح الاتصالات العديدة التي يجريها الأمين العام لمنظمتنا ، وتلك التي تجريها بعض الدول الأعضاء ، لجعل أطراف النزاع تلتقي حول مائدة المفاوضات . ونحن لا نعتقد على أية حال - أن السلم يمكن أن يعود الى منطقة الشرق الأوسط الا اذا اعترف بوضوح بحق شعب فلسطين في العودة الى وطنه وأن يقيم دولة حرة مستقلة ذات سيادة . ويجب على اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ان ارادة ومحاولات البلدان العربية لتحقيق حل سلمي وتفاوضي لهذه المشكلة معلومة جيدا لنا جميعا . ولكننا نلاحظ أن اسرائيل - بمواقفها التي تتميز بالتهديدات ضد وحدة أراضي وسيادة لبنان ، ورفض قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ، وأخيرا باقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة - انما تقيم عقبة كبرى تعترض الطريق الى السلم .

ان وجود فييت نام المتحدة في الأمم المتحدة يولد شعاعا جديدا من الأمل لكل الشعوب المناضلة من أجل تحقيق وحدتها .

اننا نأمل لشعب كوريا - بعد سنين طويلة من النضال لتحقيق وحدته الوطنية - أن يرى مثله في وحدة سلمية وقد تحقق في وقت قريب . ونأمل أيضا في أنه سوف تسحب جميع القوات المسلحة الأجنبية من أراضيها ، حتى تتوفر الشروط المواتية التي تمكن الشعب من أن يحقق تطلعاته نحو الوحدة سلميا ومن خلال المفاوضات .

ان فصل جزيرة مايوت - وهي جزء لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر - يعتبر انتهاكا لمبدأ احترام وحدة أراضي الدول الأعضاء . ان هذا العمل يوجد عدم الثقة في العلاقات بين الدول ، وبصفة خاصة ، بين الدول الكبرى والصغرى . ان جزيرة مايوت جزء من أراضي جزر القمر تم فصله عنها بطرق غير سليمة . وهذا الاجراء يتعارض مع مقاصد منظمة الوحدة الأفريقية ، التي تكافح من أجل التصفية الكاملة للاستعمار من تلك القارة ، ويعتبر متعارضا أيضا مع مبادئ الأمم المتحدة . ولذلك ، يتعين على هذه المنظمة أن تتخذ كافة الاجراءات الضرورية لتأييد جزر القمر في مطالبها العادلة وتطلعاتها نحو سلامة أراضيها ووحدتها الوطنية .

وبالنسبة لمشكلة قبرص ، فان حكومتي تأمل أن تواصل بذل كافة الجهود الضرورية الرامية الى ارضاء التطلعات المشروعة للشعب القبرصي نحو سلامة اراضيهِ ووحدته الوطنية من خلال مفاوضات تجرى بين الطائفتين .

ان تيمور الشرقية والصحراء الغربية ما زالتا محتلتان من قبل قوات أجنبية، تعمل على حرمان هذين الشعبين من حقهما في تقرير المصير . ويتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ كافة الاجراءات الضرورية لتمكين شعبي تيمور الشرقية والصحراء الغربية من ممارسة حقهما في تقرير المصير والاستقلال . ان القوى التي ترمز الى كفاح هذين الشعبين - أى حركة الفريتيلين وجبهة البوليزاريو - يجب أن تحظى بالتأييد المطلق في كفاحها العادل الرامي الى تحقيق الحقوق المشروعة لهذين الشعبين . لقد أخذنا علما - بارتياح تام - بخلاصة الاتفاق الذى تم بين بنما والولايات المتحدة بشأن وضع قناة بنما . ان تسوية هذا النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية والمفاوضات المثمرة، تعتبر بلا شك خطوة هامة الى الامام نحو حل النزاعات الدولية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب . ويحدونا الامل في ان النتائج التي تم التوصل اليها من قبل البلدين يمكن ان تصبح مثالا يحتذى لتسوية نزاعات شبيهة تؤثر على العلاقات بين الدول .

وفيما يختص بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، لا يوجد من يتساءل عن حقيقة الحاجة الى التجارة في السلع والخدمات بين الامم والدول التي تكون المجتمع الدولي . لذا فاننا نعتقد ان التبادل المالي والتجارى والفنى والتقني في مجال الاتصالات والمجالات الاخرى، تعتبر انواعا من التعاون الدولي لصالح المجتمع الدولي ككل . وهي عناصر ضرورية من اجل التقدم .

ان مانتشكك فيه ، هي الأطر والقواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي يمكن البعض من تحقيق مزايا كبيرة ، بينما بالنسبة لاطراف اخرى يعتبر التبادل التجارى من عوامل الفقر الجماعي ، والركود الاقتصادى المستمر .

صحيح أن هذه العلاقات قد شكلت في آونة ، كانت فيها شعوب الدول لا تستفيد الا بقدر بسيط من العلاقات الدولية ، وكانت غير قادرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية المشروعة .

اننا بروح بناءة ، نعتقد أنه لم تعد هناك ضرورة ، لكي نذكر التاريخ كله من جديد حتى نتمكن من ايضاح المصالح والقوى التي كانت أساسا لمثل هذه العلاقات التي قامت عندما كان استخدام القوة هو العامل الحاسم في القانون الذى ينطبق علي العلاقات الدولية .

اننا نرحب بأن معظم الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، بما في ذلك تلك التي تستطيع أكثر من غيرها توفير الشروط اللازمة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، قد أيدت هذا الاتجاه .

ان هذه الملاحظة تعطينا أملا جديدا ، في أنه رغم عدم تحقيق نتائج ايجابية لمؤتمر دول الشمال والجنوب ، الا أننا نؤكد على أن هذه النتائج قادرة على تحرير اقتصاديات الدول النامية ، والخروج بها من المأزق الذى تجد نفسها فيه .

اننا نعتبر أن النتائج التي تم التوصل اليها بالنسبة للمناقشات والمفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، سوف تكون أكثر فائدة اذا عقدت في اطار تستطيع فيه كل الدول المشاركة فيها على أساس أكثر ديمقراطية .

ان العلاقات الاقتصادية والقواعد العامة التي يجب أن تحكم التجارة الدولية ، وخاصة تجارة المواد الخام والسلع المصنعة والطاقة ، في ظروف تسمح بتوفير الامن للجميع ونقل التكنولوجيا والتعاون في مجال الاتصالات والقطاعات المالية والنقدية وخاصة وضع اجراءات أفضل للدفع وللحفاظ على موارد البلاد ، كل هذه مسائل لا يمكن ايجاد الحل المرضي لها ، اذا ما اقتصر نطاقها على اطار الحوار بين دول الشمال والجنوب .

وفي الحقيقة ، انه قد اصبح من الضروري اقامة اطار جديد للمبادئ الدولية التي تحكم العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس العدالة والمساواة ، والاعتراف بأن هناك بعض دول اضررت ، وانه من الضروري تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول . ان هذا من شأنه أن يسمح باقامة اطار جديد للتنمية على الصعيد الدولي ، يمكننا من القضاء على الفقر ، وعلى الشعور بعدم الامن على الارض .

وانطلاقا من هذا ، فاننا نؤيد فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بظروف التنمية على المستوى الدولي ، آخذين في الاعتبار خصائص كل دولة ، وذلك بغية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يناسب الجميع .

في يوم ١٢ تموز/ يوليه من هذا العام ، احتفلت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالذكرى الثانية لاستقلالها . وخلال هذين العامين من الحياة الحرة المستقلة ، وجهت كافة جهودنا نحو ارساء قواعد الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادية ، حتى يستطيع جميع مواطنينا أن يتمتعوا بحياة تظلمها الكرامة .

اننا نقوم بعمل ايجابي في هذا الاطار ، حتى يستطيع أفراد الشعب أن ينتخبوا ، بصورة ديمقراطية ، ممثلهم في المؤسسات السياسية على الصعيد الاقليمي والمركزي ، أو فصلهم انا لـزم الأمر . ولقد جرت انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية بصورة ديمقراطية ، على أساس صوت لكل فرد . وهكذا أقامت الجمعية التأسيسية ، وأقرت أول دستور سياسي لبلادنا ، وهو يتضمن قواعد لتسيير أمور الدولة ، كما ينص على حقوق وواجبات المواطن ، حتى يستطيع كل مواطن أن يضطلع بواجباته نحو الوطن والمجتمع الدولي ككل .

وبالاضافة الى ذلك فقد تم تشكيل جمعية وطنية شعبية تضم ممثلي الشعب على أسس ديمقراطية ، وهم يمارسون السلطة والسيادة في دولتنا .

ان كفاحنا مستمر أيضا من أجل زيادة طاقاتنا الانتاجية ، عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي ، وحشد طاقات الشعب لتحقيق التنمية والرفاهية عن طريق مؤسسات للنساء والعمال والشباب والاطفال .

ورغم أننا لاننكر أن المشاكل الدولية ، ذات الطابع السياسي والاقتصادي ، لها أثر كبير على حياتنا ، الا أننا نعتمد في مساعينا لاعادة البناء القومي ، على جهود شعبنا ، وعلى التضحيات التي هو مستعد لبذلها للتخلص من الفقر وسوء التغذية والامية ، والركود الاقتصادي الذي ورثناه عن النظام الاستعماري .

ولتحقيق هذه الاهداف ، فانه يجب أن ندخل تغييرات جذرية هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية . ولقد أعربنا عن الامل في أن يتطور هذا كله في اتجاه انشاء نظام اقتصادى

دولي جديد .

والواقع أن التقلب في أسعار السلع الالوية الزراعية كانت له آثاره على قيمة المنتجات الزراعية في بلادنا التي هي ، في واقع الامر ، أساس اقتصادنا . ان هذه الآثار ذات أهمية بالغة بالنسبة لوجود شعبنا ذاته .

وفيما يتعلق بجهودنا الداخلية خلال هاتين السنتين لاستقلالنا ، فاننا هدفنا الى خلق ظروف اجتماعية وثقافية أفضل .

ففي المجالين الثقافي والاجتماعي ، كان هدفنا خلال هاتين السنتين ، هو زيادة التعليم على جميع المستويات ، فضلا عن حملة مكثفة للتعليم العام للكبار .

اننا لانعتبر عملنا في مجال التعليم والتدريب عملا بسيطا وسهلا ، يهدف الى تعليم المستفيدين منه القراءة والكتابة فحسب ، وانما نعتبره عملا الهدف منه أن يمكن هؤلاء من أن يشاركوا بشكل متزايد ، وأكثر نشاطا في عملية التحول المادى والروحي لظروفهم المعيشية .

وفي ضوء النسبة العالية لوفيات الأطفال وقصر الأعمار عموماً خلال الفترة الاستعمارية فإن حكومتنا منذ الاستقلال تهتم اهتماماً خاصاً بتحسين الأحوال الصحية وبصفة خاصة تهدف إلى حماية الأم والطفل .

وفي المجال الاقتصادي فإن الزراعة اعتبرت عاملاً من عوامل تنميتنا نعطيها الأولوية ، ولهذا السبب فإن الإصلاح الزراعي ، والإصلاح الضريبي يجري تنفيذهما من أجل أن نزيد أساساً ، إنتاج الغذاء الذي يفتقر إليه شعبنا . إن هذه الإصلاحات ترمي أيضاً إلى تعزيز الطاقة الانتاجية لبلدنا لأغراض التصدير من خلال إدخال تقنيات زراعية جديدة ، ومحاصيل جديدة .

كذلك نعتزف أنه في هذا القطاع نواجه صعوبات هائلة لأن الموارد المتاحة لنا لا تكفي ولا تغطي التكاليف اللازمة لأحداث مثل هذه التغييرات .

ومع ذلك فإننا ندرك دينامية شعبنا وإرادته ورغبته في الموافقة على كل تضحية ممكنة من أجل أن نقضي على الفقر الذي نعاني منه حالياً . كذلك فإننا ندرك تضامن المجتمع الدولي الذي تبدو آثاره في التفاهم والمساعدة التي قدمها لنا بعض أعضاء مجتمعنا لمساعدتنا على مواجهة بعض صعوباتنا العاجلة في هذه السنوات الأولى من استقلالنا . ونحن نفتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لكل تلك الدول التي أيدتنا وعاونتنا . ونحن مقتنعون بأن تأييد المجتمع الدولي والدول الصديقة عامل هام لأن المشاكل التي نناضل من أجل حسمها متنوعة وفي كثير من الحالات تتجاوز طاقتنا المادية والبشرية لا سيما في قطاعات الزراعة والمواصلات ، والمواصلات السلكية واللاسلكية . ولا أود أن اختتم هذا البيان دون الإشارة إلى مسألة الأسلحة ونزع السلاح العسكـرى ، والتي تشكل واحداً من أهم مشاغل المجتمع الدولي ، وأهمية هذه المسألة تنجم بغير شك عن الآثار التي يمكن أن تكون للتسلح ولنزع السلاح على العلاقات فيما بين الدول على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

وواقع الأمر فإن الإجراءات الرامية إلى حيازة الأسلحة لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن الإرادة في السيطرة سواء كانت سيطرة سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذي يثير رد فعل مضاد بالرغبة في الدفاع مما يجعل هذه الدول الأخيرة تحس بالحاجة إلى أن تسلح نفسها حتى يحترم الآخرون مطالبها العادلة .

ولما كانت الترسانات العسكرية قد انشعت عندما كان المجتمع الدولي يقوم على أساس القوة ،
 بما يضر الحقوق المشروعة لكل الدول والشعوب فلا بد لنا أن نعالج مشكلة نزع السلاح في وقت نجد
 فيه ان الجهود تهدف الى العمل على انشاء نظام جديد سياسي واقتصادي يقوم على أساس مبدأ
 احترام العدالة والتضامن والسلم . ان موضوع نزع السلاح يرتبط بالتنفيذ العملي للقرارات التي
 اعتمدت بالفعل والخاصة بحق كل الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، واحترام التنفيذ الفعال
 لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وعلان المبادئ الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولي
 جديد ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .
 ومن غير المتصور انه بينما نرى جزءاً من الانسانية ، وهو الجانب الاكبر ، يعيش في فقر مدقع
 ومحروم من الحد الأدنى لضرورات معيشته ، فان مبالغ تصل الى ٣٠٠ بليون دولار في السنة تنفق
 على انتاج أساليب تدمير الانسان . ونأمل ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تدرس
 لنزع السلاح سوف تكون مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الانسانية .
 لقد بحثنا أهم المشاكل ذات التأثير المباشر على تطور علاقات التعاون والصدقة فيما بين
 الشعوب والدول التي يضمها عالمنا ، وبعض هذه المشاكل ، مثل المشاكل المتصلة بالجنوب الافريقي ،
 والشرق الاوسط ، والمواقف الاستعمارية الاخرى تتطلب حلولاً عادلة وعاجلة .
 وهناك مشاكل اخرى لها نفس القدر من الهمية ولكنها أكثر تعقيداً ، ولهذا السبب فان
 حل مثل هذه المشاكل الاخرى يتطلب جهوداً مستمرة على الصعيد الداخلي في كل دولة ، وأيضاً
 على صعيد العلاقات فيما بين الدول جميعاً .
 ومن هنا يحدونا الامل في ان المؤتمرين الدوليين القادمين حول نزع السلاح ، وحول مسألة
 اقرار نظام اقتصادى دولي جديد ، سوف يساعدان على انشاء علاقات جديدة بين البشر تكون فيها
 روح العدالة والتضامن على الصعيد الدولي هي البديل لسياسة القوى وسياسة هؤلاء الذين
 يمتلكون ترسانات عسكرية ، وبصفة خاصة الترسانات النووية التي تصبح كل يوم أكثر تقدماً ودماراً .
الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ادعو ممثل تشاد للتكلم على سبيل ممارسة
 حق الرد .

السيد كامونج (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : ممارسة لحقي في الرد على البيان الذي القاہ يوم ٧ تشرين الاول / اكتوبر السيد على عبد السلام تريكي الذي كان من قبل مديرا عاما للاعلام في عهد الملك ادريس ، واليوم يشغل منصب وزير خارجية ليبيا . فان وفد بلادى لا يرغب في الرد على الملاحظات المليئة بالافتراءات والسباب والتحرشات من جانب ليبيا بتقديم بيان مماثل مليء بالسباب أو بتوجيه اتهامات لا لزوم لها . لقد خاض ممثل ليبيا في ذكر مغالطات تذكرني بالطريقة التي اتبعها هو وزملاؤه في التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة بل في بلاد تفصلها عن ليبيا آلاف الكيلومترات .

وفي لسيرفيل كان نفس الشخص السيد التريكي قد وضع خطة للدفاع لتحويل انتباه مؤتمر القمة الافريقي عن شكوانا ضد بلاده ، بسبب احتلال ليبيا عسكريا لمنطقة اوزو ، والمساعدة المادية التي تقدمها للمتمردين في تشاد ، الامر الذي يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لبلدى .

ان ممثل الحكومة الليبية اعلن ان نظام حكم تشاد يقتصر على قبيلة سارا التي تمثل فقط ٢٥ في المائة من السكان ، وان وزير خارجية تشاد الحالي هو واحد من ضباط الشرطة . لقد كشف السيد تريكي عن جهله التام بجغرافية تشاد ولشخصية الرجال الذين يقودون شؤونها . وانني اتساءل من اين حصل على هذا الرقم غير الصحيح الذى يزيغ الواقع التشادى ؟

ولعلمه الخاص اقول ان الكولونيل كامونغ الذى ما يزال يشغل منصب وزير الخارجية والتعاون في تشاد لم يكن ضابط شرطة كما زعم تريكي ولكنه تخرج في الاكاديمية العسكرية الفرنسية في تموز / يوليه ١٩٦٤ .

نحن نعلم ايضا ان ليبيا تتكون من قبائل وان نظام الحكم الحالي لا يمثل في ليبيا القبيلة التي تمثل الاغلبية ، بل لقد نبع من انقلاب عسكري تم في ظروف نعلمها جميعا . وقبل تلقين الاخرين دروسا ، فانني اعتقد انه كان ينبغي ان تبدأ ليبيا بمعرفة نفسها .

قال ممثل ليبيا ان آلافا من مواطني تشاد يعيشون في الخارج خاصة في ليبيا وفي السودان كلاهين . انه لا يدرك ان انتقال الشعوب في جميع ارجاء البلدان الافريقية انما كان ظاهرة طبيعية ، لماذا يتحدث عن اناس من تشاد جندا في الخارج ويجرى تدريبهم عسكريا في ليبيا بهدف تلبية اطماع القذافي التوسعية ؟

لم اذهب لطرابلس كي اعيد هؤلاء التشاديين الذين تم تجنيدهم ، ولكنني ذهبت لاعيد احد مواطني تشاد الذى كان يعيش في المنفى في ظل نظام الحكم السابق ، والذي ابدى رغبته في العودة الى وطنه بعد انهيار ذلك النظام . ان السلطات في طرابلس وعلى رأسها السيد على التريكي اقاموا عقبات عديدة لمنع مفادرة ذلك المواطن التشادى ، وهذا يشهد على موقفهم المناق .

لقد اقتبس ممثل ليبيا فقرة من ممثل ساحل العاج تشير الى الصعوبات الداخلية الموجودة في تشاد ونحن ندرك تلك الصعوبات التي كان يمكن ان تكون اقل شدة لو لم تتدخل ليبيا في حدود تشاد وفي شؤونها الداخلية ، وما لم تذكى نيران التمرد هناك ، وما ان السيد ممثل ليبيا ذكر

متقطعات من تصريح للرئيس هونوييه بوانيه في مؤتمر القمة الافريقي في لبيريفيل لتأكيد اكانديه ، فانسني سوف استشهد ايضا بفقرة من بيانه حتى لا يخطئ السادة الاعضاء في تفهم معنى ذلك البيان .
لقد جاء في جريدة ليموند في عددها الصادر في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ فقرة على لسان رئيس دولة ساحل العاج اثناء لقاءه مع الصحفي فيليب دي كرين .

” لا يمكن ان نمنع الطفل الذي ضرب من البكاء ، ومن الواضح ان هناك اهدافا توسعية لليبيا في تشاد ، وكون فرنسا تقدم معونة عسكرية لهذا البلد ، انما يسفر غضب الليبيين كنتيجة لمطامعهم المحيطة ” .

لقد قال ممثل ليبيا ” ان تشاد هي افقر دولة في العالم ” (A/32/PV.25, p. 97) . يجب عليه ان يتذكر ان ليبيا نفسها مرت بظروف شبيهة في الماضي القريب ، وهي تعيش الآن بفضل المعونات الدولية التي قدمت لها قبل ذلك . واليوم فان ليبيا غنية جدا وربما غنية اكثر من اللازم . فما الذي يجعلكم تطمعون في اوزو ؟

ان تشاد التي تحترم المبادئ التي تعترف بها الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية قد اتخذت كافة الاجراءات اللازمة لحماية الدبلوماسيين في تشاد ، وكل الدبلوماسيين الليبيين يتنقلون بحرية ويذهبون اينما ارادوا بما في ذلك النوايا الليبية ولم تصاد راية ممتلكات في السفارة الليبية . ولم تقم حكومتي بتأميم المصرف الليبي في انجamina رغم انه كان لها الحق في ذلك ، مثلما فعلت ليبيا عندما امتت القطاعات الاجنبية وما زالت تفعل ذلك . اننا لم نذهب الى هذا المدى ، وقد اتخذت تدابير لوقف أنشطة ذلك المصرف الذي بدأ يقوم بعمليات لا تتفق مع وضعه المصرفي ، ولانها أنشطة المركز الثقافي الليبي الذي تحول الى بؤرة لاثارة التخريب الذي اتاح عملية دخول سلع عسكرية ليبية لتخويف تشاد .

لا اود ان ادخل هنا في تفاصيل اعمال حكومة ليبيا ازاء بلادى ، ولا اود ان اعرب هنا عن مشاعر شعب تشاد الذي نفذ صبره ، انني افضل على عكس ذلك ان اشير الى رسالة موجهة الى السفير الليبي في انجamina مؤرخة في ٢٥ ايلول / سبتمبر الماضي حيث جاء فيها ما يلي :

” اننا نود أن نؤكد اعترافنا وامتناننا على الاعراب لحكومة تشاد الشقيقة التي تعمل من اجل امننا وسلامتنا . اننا نلاحظ ان حكومة تشاد تبذل كل ما في وسعها التحسـم

بطريقة اخوية المشكلات التي تظهر في جمهورية ليبيا ، ونحن نأمل ان تلقى هذه الرسالة قبولكم . كي يتم حل المشكلة القائمة مع حكومة ليبيا . واننا نود ان نطلب استئناف العلاقات التجارية والودية بين بلدنا الشقيقين بما يحقق مصلحة كل شخص .

لقد ذكر ممثل حكومة ليبيا دائما ان تشاد ضهمة في حملة مائة اطلقتها الامبريالية والاستعمار والصهيونية التي تعتبر العدو الاول لثورة سبتمبر . واليوم لم يعد يتحدث عن الاستعمار والصهيونية ، والكل يعرف السبب . بيد انه يشير الى الامبريالية طويلا حتى يخفي الدور الحقيقي الذي تقوم به بلده في تشاد . ان كلمة " امبريالية " في قاموس لاروس الصغير تعني " الاطماع التوسعية في دولة اخرى " من اذن الدولة الامبريالية ؟ ، هل هي تشاد ام ليبيا التي تعرض للخطر سيادتنا وسلامتنا الاقليمية ؟ اود ان اوجه هذا السؤال الى ممثل ليبيا . هل تحتل بلده قطاع اوزو ؟ هل ترغب في توسيع حدودها ؟ هل ترغب في رسم خريطة جديدة تنتهك حرمة حدود الجزائر وتونس والسودان ؟ لقد بدأت سياسة التوسع هذه بدولة تشاد . ويبرر ممثل الحكومة الليبية ذلك باللجوء الى خريطة الامم المتحدة متناسيا ما ورد في القرار ٣٩٢ (د - ه) الصادر في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ المعنون " الاجراءات الواجب اتخاذها لحصر حدود المستعمرات الايطالية السابقة طالما لم يحددها اتفاق دولي " .

وأود أن أطلب من ممثل حكومة ليبيا أن يحتفظ لنفسه بقليل من بعد النظر وأن يكون حي
الضمير في تقييمه للتاريخ . لقد تحدث أمس عن معاهدة لافال - موسوليني . ويتحدث اليوم عن
خريطة وضعتها هيئة الامم المتحدة . بماذا سيحدثنا غدا ؟ واذا اتخذنا كمعايير لتعيين الحدود ،
كما فعلت ليبيا ، العوامل القبلية ، الدينية ، العرقية وعوامل الدخل ، فان بلدانا كثيرة سوف
تختفي من خريطة العالم .
وفي الختام ، أود أن أذكر أن هذه القضية عرضت على منظمة الوحدة الافريقية ، هذه
المنظمة الافريقية الكبيرة التي نشق فيها ، ومنتظر الاجراءات التي اتخذتها في هذا المسلك . وأود
أن أؤكد على أن ليبيا يجب أن تتحمل بالكامل مسؤولية الازمة الحالية وكل آثارها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥